

**انعكاس التغير في أسعار النفط
على اقتصادات الدول العربية النفطية**

إعداد

دكتور/ مروة صلاح الدين فهمي

مدرس الاقتصاد

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

القاهرة

يناير ٢٠١٦

مقدمة:

تستحوذ الدول العربية المنتجة للنفط، على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز، وتقوم بإنتاجهما وتصديرهما إلى الأسواق العالمية، ومن ثم يقع على عاتق تلك الدول أعباء كثيرة فيما يتعلق باستقرار سوق النفط بالعالم.

وقد تطور قطاع الطاقة باقتصادات الدول العربية خلال العقود الثلاث الماضية، وكان من ملامح ذلك استمرار اعتماد الدول العربية المصدرة للنفط على إيراداته لتمويل موازنتها العامة وميزان المدفوعات، واستمرار النفط طاعياً في الناتج المحلي لتلك الدول. حتى أن متوسط السعر الضروري لتوازن ميزانياتها المالية قد ازداد من ٢٥-٣٠ دولار للبرميل في أوائل عقد الألفية الثالثة إلى ٧٠-٩٠ دولار للبرميل في نهاية العقد. واستمرت دول المنطقة في الاعتماد شبه الكلي على النفط والغاز لتوليد الكهرباء وتحليه المياه وفي تطوير القطاعات الصناعية، كالصناعات كثيفة الطاقة والتي من أهمها البتروكيماويات.

وقد شهدت أسعار خام برنت انخفاضا منذ يونيو ٢٠١٤؛ حيث انخفض السعر الفوري لسلة أوبك من ١٠٨ دولار في يوليو ٢٠١٤ إلى دون ٣٠ دولارا للبرميل حالياً، للمرة الأولى منذ ديسمبر ٢٠٠٣، وسط تداولات تغطي عليها وفرة العروض وتقلص الطلب العالم، هذه التغيرات في أسعار النفط يتوقع لها أن يستمر تأثيرها في الأجل القصير على الأقل. ومن ثم فليس من المتوقع أن تعود أسعار النفط في عام ٢٠١٦ إلى مستوياتها السابقة في العام

٢٠١٤. ومن المرجح أن تتراجع أسعار النفط لأقل من ٢٠ دولار في المتوسط خلال عام ٢٠١٦^(١).

وفي مواجهة الهبوط في أسعار النفط، والآثار المحتملة لذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية الخليجية المصدرة للنفط، فإن الدول العربية النفطية قد تواجه ذلك من خلال تحمل الاحتياطي النقدي والاستثمارات الخارجية والصناديق السيادية نسبة كبيرة من تغطية الهبوط في عائدات الصادرات النفطية، أو أن تتحمل الموازنة السنوية عبء هبوط عائدات تصدير النفط بالكامل، مع إتباع حزمة من السياسات النقدية والمالية لتقليل أثر ذلك على الاقتصاد المحلي، وذلك بتحريك سعر الصرف مقابل الدولار واستخدام سياسة أسعار فائدة ملائمة، وضغط الإنفاق العام.

في ضوء ما سبق تنقسم الدراسة إلى خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: موقع الدول العربية في سوق النفط العالمي.

المبحث الثاني: الأهمية النسبية للنفط بدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الرابع: سياسات /آليات موازنة تقلبات أسعار النفط في دول الخليج.

المبحث الخامس: انعكاس انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الدول الخليجية.

مقترحات للحد من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الايجابية

(١) OPEC, Monthly Oil Market Report, different versions.

المبحث الأول

موقع الدول العربية في سوق النفط العالمي

يتسم الوطن العربي بوجود ثروات نفطية ضخمة في أعماق صحاريه، حيث تعتبر المنطقة العربية من أكبر مخازن الطاقة الأحفورية في العالم، ومصدرا رئيسيا في تزويد بقاع عديدة من العالم بما تحتاجه من النفط، هذا مع جعل الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة النفط العالمية، حيث تحتل مكانة متنامية الأهمية في ميزان الطاقة العالمية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار، من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفق المستقبلية، ولا ريب أن هذا الموقع المتميز يلقي على عاتق الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط أعباء؛ إذ ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدورها الايجابي نحو استقرار السوق البترولية مع بذل كافة الجهود الممكنة ليظل البترول مصدرا أساسيا للطاقة.

وفي ظل هذه المكانة المتميزة للنفط العربي على الساحة الدولية فإنه من الضروري أن تعمل الدول العربية النفطية على تعزيز التعاون العربي المشترك في المجال النفطي، وتنسيق السياسات الخاصة بالبترول إقليمياً ودولياً والعمل ككتلة واحدة أسوة بالتكتلات الدولية الأخرى، وذلك لمواجهة التطورات والتحديات التي تواجهها الصناعة البترولية بشكل عام.

ولبيان الدور الفاعل والموقع الحالي المتميز الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للبترول على خارطة النفط العالمية، سوف يتعرض هذا المبحث لعدد من المؤشرات تتمثل في؛ خصائص النفط العربي، حجم الاحتياطيات ومستويات الإنتاج، وذلك على النحو التالي:

أولاً: خصائص النفط العربي^(١):

يتميز النفط العربي بعدة خصائص تميزه عن أنواع النفوط الأخرى في بقية أنحاء العالم ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

▪ **انخفاض تكاليف إنتاجه؛** فاستخراج النفوط العربية تعد من أرخص تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى من العالم، إذ يتصف نفط الكويت والسعودية بأنه الأرخص بين كل النفط في العالم حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من ٤ دولار في مقابل ١٥ دولارا كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعود أسباب هذه الميزة التي يتصف بها النفط العربي، لكون أبار بلدان الشرق الأوسط ذات احتياطات غزيرة تتوفر فيها إمكانيات التدفق الذاتي، كما أن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يقل عمق بعض المكامن عن ١٠٠٠م في الحقول الشمالية للعراق). أن خاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد من معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول. بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول.

▪ **موقعه الاستراتيجي؛** فالموقع الجغرافي لمناطق إنتاج البترول يشكل مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير البترول إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، فقرب مناطق الإنتاج من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض في النفقات المتعلقة بالنقل ليس للبترول فحسب بل لكافة السلع، ومن ثم

(١) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤١.

فالموقع المتوسط لدول الخليج العربية بين الشرق والغرب يمكنها من تزويد قارات آسيا وأستراليا وأوروبا الجنوبية والشمالية. كما أن قناة السويس توفر مسافات كبيرة تقدر بآلاف الأميال لتزويد أوروبا بالطاقة؛ حيث توفر نحو ٣٠% من تكاليف النقل في حالة نقله عن طريق رأس الرجاء الصالح^(١).

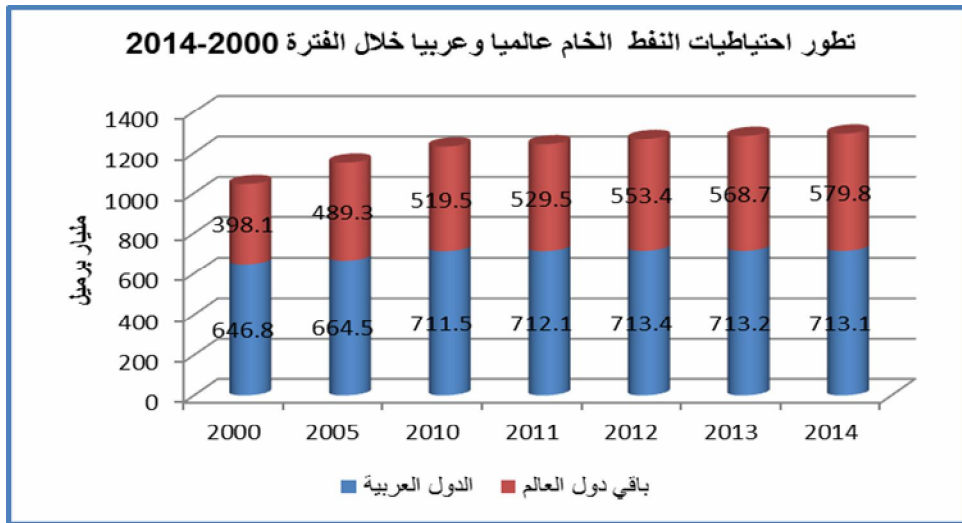
- **جودته؛** يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت الذي توجد بنسبة عالية في خام البلدان المنتجة الأخرى، وكذا خلوه من الشوائب، وتعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام كمحدد لسعره في الأسواق العالمية، منخفضة، إلى حد بعيد في النفوط العربية.
- **ضخامة كميات الاحتياطيات النفطية العربية،** فمنذ مرحلة مبكرة بعد اكتشافه تبين أن احتياطياته المكتشفة كبيرة، وقد بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد بعد عام ١٩٤٥ عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب العالمية الثانية، وقد نمت حجم الاحتياطيات العربية من النفط إلى أن بلغت نحو ٧١٣ مليار برميل عام ٢٠١٤ وهو ما يمثل نسبة ٥٥,٢% من الاحتياطي العالمي.
- **أهميته للدول الصناعية،** تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة ومادة خام للصناعات البتروكيمياوية؛ فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في العالم مثل منطقة بحر الشمال، وارتفاع

^(١) بلقة براهيم، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر والمستقبل والتحديات، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ٦٩-٧٠.

تكاليف الإنتاج فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة تكاليف تكريره من جهة أخرى.

ثانياً: احتياطات النفط العربية:

بالرغم من اهتمام الخبراء النفطيين بالأهمية المتزايدة للنفط العربي، إلا أن المراجع النفطية الغربية الهامة التي تناولت موضوع النفط في المنطقة، لم تكن، حتى السبعينات من القرن الماضي تشير إلى النفط العربي، وإنما كانت تشير إلى نفط الشرق الأوسط؛ والذي تدخل فيه إيران إلى جانب الدول العربية المنتجة للنفط، إلا أنه اعتباراً من عام ١٩٧٣ عندما دخل سلاح النفط المعركة ووضح أهميته، أصبح للنفط العربي مكانته الخاصة به، وقد تمكنت الدول العربية بفضل الجهود التي بذلتها والمبالغ الكبيرة التي استثمرتها خلال العقود الأربعة الماضية من أن تضاعف من حجم احتياطياتها النفطية المؤكدة وتنتقل بها من مستوى ٦٤٦,٨ مليار برميل في نهاية ٢٠٠٠ إلى ٧١٣,١ مليار برميل في عام ٢٠١٤، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

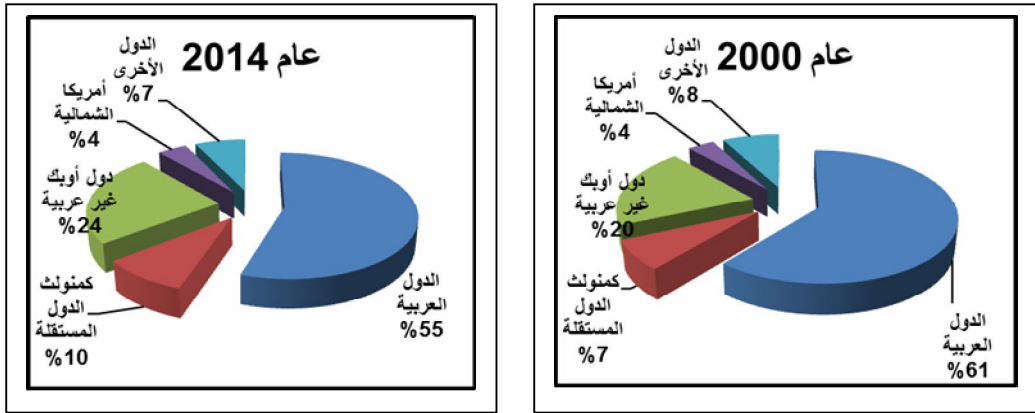


المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

إلا أن هذا الارتفاع صاحبه انخفاض الأهمية النسبية لاحتياطياتها بالنسبة للعالم، حيث انخفض من ٦٠,٣% إلى نحو ٥٥,٢% من الاحتياطي العالمي، الذي بلغ مستوى ١٢٩٢,٩ مليار برميل عام ٢٠١٤، وهذا يرجع لتزايد الأهمية النسبية لدول أوبك غير العربية وكومنولث الدول المستقلة، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

احتياطي النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية عامي

٢٠١٤، ٢٠٠٠



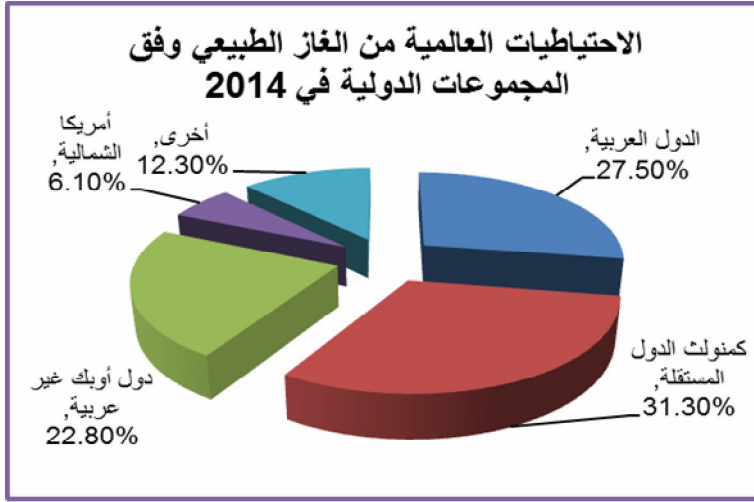
المصدر: المرجع السابق.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شكل احتياطي السعودية ما نسبته ٢٠,٦% من الاحتياطي العالمي، تليها العراق بحصة ١١,٢%، ثم الكويت بحصة ٧,٨%، والإمارات بحصة ٧,٦% من الإجمالي العالمي، وليبيا بنحو ٣,٧%، وكل من قطر الجزائر بحصة ١,٩٥% و ٠,٩٤% على التوالي.

وفيما يتعلق بتوزيع الاحتياطي النفطي العربي على الدول العربية، فقد تركز معظمه في دول الخليج العربية - باستثناء البحرين وعمان - والعراق، إذ تستحوذ هذه المجموعة على ما نسبته ٨٩,١% من إجمالي الاحتياطي العربي

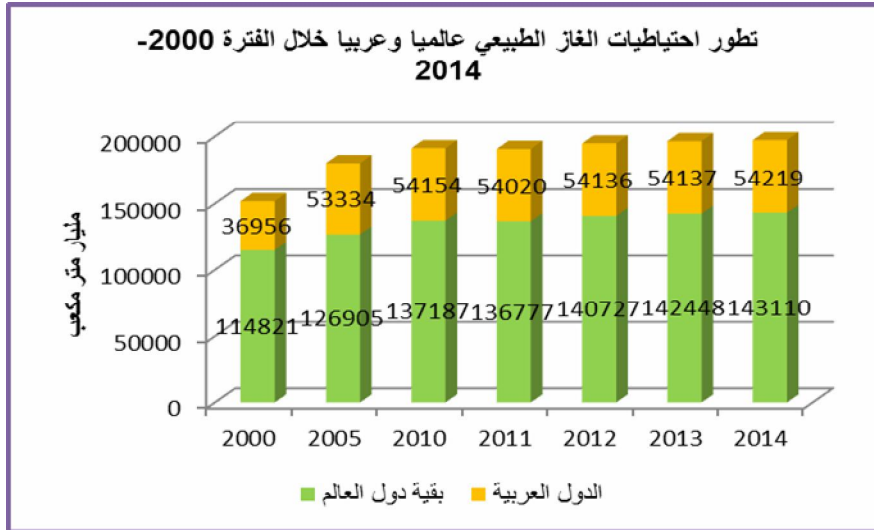
من النفط، وتأتي على رأسها السعودي التي تستأثر بنسبة ٣٧,٣% يليها العراق الذي تصل حصته من إجمالي احتياطات الدول العربية نحو ٢٠,٤%، ثم الكويت التي تستحوذ على ١٤,٢%، الإمارات العربية بنسبة ١٣,٧% ثم قطر التي تأتي بعد ليبيا من حيث المرتبة بنسبة ٣,٥%، فيما لا تمثل دول شمال إفريقيا النفطية الأساسية والمتمثلة في ليبيا والجزائر سوى ٨,٥% من إجمالي الاحتياطي العربي، أما باقي النسبة والتي تقدر ب ٢,٤% فتتوزع على باقي الدول العربية والمتمثلة السودان ومصر وسوريا واليمن، وتونس، بالإضافة إلى عمان والبحرين.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حبا الله المنطقة العربية باحتياطات كبيرة أيضا من الغاز الطبيعي، ويتميز الغاز الطبيعي بكونه مصدر طاقة صديق للبيئة، وأقل انبعاثاً لغازات الدفيئة بالمقارنة مع الفحم والبترو، ولم يبدأ استخدام الغاز إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لوجوده بكميات ضخمة خاصة في إيطاليا وفرنسا، ووجود احتياطي كبير في كل من بحر الشمال وهولندا وشمال أفريقيا وغيرها من مناطق العالم، مما جعل الاهتمام به يزداد يوماً بعد يوم مسايرة للتطور التكنولوجي المعاصر خاصة في مطلع السبعينات، وتعد سيبيريا الشرقية بالاتحاد السوفيتي سابقاً ومنطقة الشرق الأوسط في إيران والسعودية وقطر وبعض مناطق أمريكا الشمالية أغنى مناطق العالم به.



المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

وقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي بالدول نحو ٥٤,٢ تريليون متر مكعب، وهو ما يمثل نحو ٢٧,٥% من الاحتياطيات العالمية البالغة ١٩٧,٣ مليار متر مكعب وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

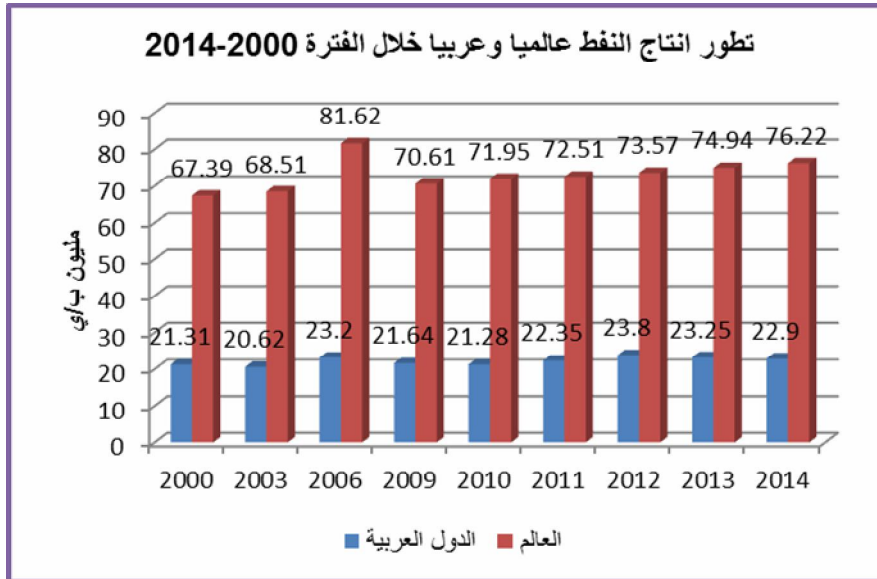


المصدر: المرجع السابق

تستأثر قطر وحدها بنحو ٤٥% من احتياطات الدول العربية منه، ثم السعودية بنحو ١٥,٣%، فالإمارات بنحو ١١,٢، فالجزائر بنسبة بلغت ٨,٣%، ثم العراق ومصر بنسبة ٦,٨% و ٤% على التوالي، وبذلك تستأثر تلك الدول الخمس على نحو ٩٠,٦% من احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعي.

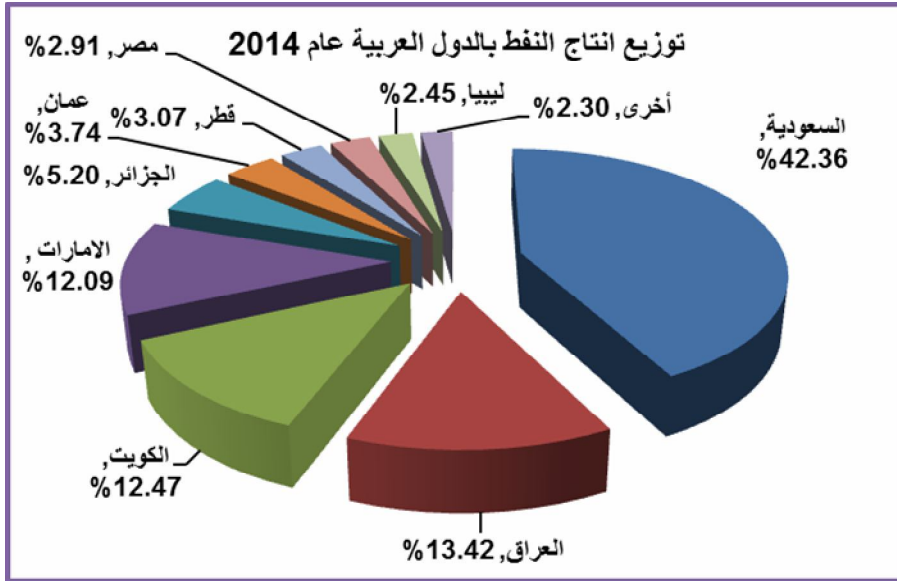
وبالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعي، حيث ارتفعت من نحو ٣٧ تريليون متر مكعب عام ٢٠٠٠، إلى نحو ٥٤ تريليون متر مكعب عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة بلغت نحو ٤٦%، إلا أن نصيبه من حجم الاحتياطات العالمية لم يرتفع إلا بنحو ٤% فقط حيث ارتفع من ٢٣,٥% عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٧,٥% عام ٢٠١٤، وهذا ما يتضح من الشكل المقابل.

ثالثاً: إنتاج النفط عربياً:



المصدر: المرجع السابق.

مر إنتاج الدول العربية من النفط الخام بعدة مراحل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ بمراحل مختلفة، حيث أقلت الظروف التي شهدتها كل مرحلة بظلالها على مستويات إنتاج النفط، كما انعكست قرارات منظمة فيما يتعلق بالحصص الإنتاجية. على إنتاج الدول العربية منه؛ ففي عام ٢٠٠٠ وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى ٢١,٣ مليون ب/ي أي ما يشكل حوالي ٣١,٤% من الإنتاج العالمي، وفي عام ٢٠٠٦ ارتفع إنتاج الدول العربية ليصل إلى ٢٣,٢ مليون ب/ي وهي أعلى مستوى إنتاج مسجل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢؛ ويعود هذا المستوى المرتفع من الإنتاج إلى قرارات أوبك القاضية برفع حصص الإنتاج لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وفي عام ٢٠٠٩ وتماشيا مع ما تم الاتفاق عليه من قبل منظمة الأوبك، انخفض إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى مستوى ٢١,٦ مليون ب/ي، ولم يتغير مستوى ٢٠١٠ إنتاج كثيرا عن مستوى ٢٠٠٩ حيث سجل ما قيمته ٢١,٣ مليون ب/ي وهو ما يمثل ٢٩,٦% ومرد ذلك يعود إلى الاستقرار الذي عرفته السوق النفطية في هذه السنة والذي أدى إلى المحافظة على حصص الإنتاج. والجدير بالملاحظة هنا أن مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المتوفر لديها والذي يشكل نسبة ٥٧,٥١% من الاحتياطي العالمي مع العلم أن العكس هو الحاصل بالنسبة للمجموعات الدولية الأخرى.



المصدر: المرجع السابق.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد استأثرت السعودية بجزء كبير من إنتاج الدول العربية من النفط الخام عام ٢٠١٤، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي ٩,٧ مليون ب/ي أي ما يمثل ٤٢,٣٦% من الإنتاج العربي من النفط الخام، وما نسبته ١٢,٧٣% من إجمالي الإنتاج العالمي، تليها العراق التي وصل إنتاجها سنة ٢٠١٤ إلى مستوى ٣,٠٧ مليون ب/ي مستأثراً بما نسبته ١٣,٤٢% من إجمالي الإنتاج العربي و٤,٠٣% من إجمالي الإنتاج العالمي. يلي بعد ذلك الكويت والإمارات التي وصل إنتاجهما إلى ٢,٧٧، ٢,٧٧ مليون ب/ي على التوالي أي بنسبة ١٢,٤٧%، ١٢,٠٩% من إجمالي إنتاج الدول العربية، ونسبة ٣,٧٥%، ٣,٦٣% من الإنتاج العالمي لكل منهما، ويوضح الشكل المقابل توزيع إنتاج النفط بالدول العربية عام ٢٠١٤.

فعلى مستوى دول العالم، من بين الثلاثة عشر بلداً الذي تجاوز معدل إنتاجها ٢ مليون ب/ي عام ٢٠١٤ أربع دول عربية وهي السعودية التي احتلت المرتبة الثانية بعد روسيا، والعراق والكويت والإمارات العربية في

المرتبة السادسة والسابعة والتاسعة عالميا من حيث إنتاج النفط على التوالي. وعند مطابقة بيانات احتياطيات وإنتاج النفط في البلدان العربية، يتبين لنا أنه توجد إمكانيات كبيرة لدى البلدان العربية لزيادة طاقتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية نظرا لحجم الاحتياطيات الضخمة المتوفرة لديه، كما أن إنتاج البلدان العربية لا يشكل سوى أقل من ثلث الإنتاج العالمي من النفط في الوقت الذي تمتلك فيه أكثر من نصف الاحتياطيات العالمية المؤكدة منه، وهذا ما يشكل مفارقة ضمنية.

وبالنظر إلى المؤشرات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة وإمكانيات الدول العربية من حيث الاحتياطيات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر البنية التحتية، فإنه ليس من قبيل المفاجآت أن غالبية التقديرات تشير إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى ارتفاع حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام ٢٠٣٠، وتعتبر من أحد الشروط المهمة والتي يجب أن تتوفر لأي دولة حتى تكون قادرة على إجراء زيادة كبيرة مستدامة في طاقتها الإنتاجية هو وجود قاعدة كبيرة من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك ستة دول بلغت احتياطياتها النفطية عام ٢٠١٤ نحو ٩٠٠ مليار برميل) السعودية، العراق، إيران، فنزويلا، الكويت، الإمارات) منها أربعة دول عربية التي تضم فيما بينها احتياطيات تقدر بنحو ٦١٠,٤ مليار برميل مشكلة بذلك حوالي ٤٧,٢% من إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم.

وبناء على السيناريو المتعلق بتوقعات الإمدادات النفطية لوكالة الطاقة الدولية يتوقع تزايد الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي

والنفوط غير التقليدية بمعدل ١ % سنويا لتصل إلى ١٠٥,٢ مليون ب/ي عام ٢٠٣٠، وبناء على تلك التوقعات ستزيد حصة الدول العربية من تلك الإمدادات النفطية العالمية من ٣٠% عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٣٨% عام ٢٠٣٠، حيث سترتفع الإمدادات النفطية للدول العربية من ٢٣,٤ مليون ب/ي إلى ٣٦,٢ مليون ب/ي عام ٢٠٣٠ أي بزيادة حوالي ١٢,٨ مليون ب/ي، وعليه فإن جميع التوقعات تشير إلى تزايد أهمية نفط الدول العربية في سوق النفط العالمية في الوقت الذي تنخفض فيه حصص المجموعات الأخرى.

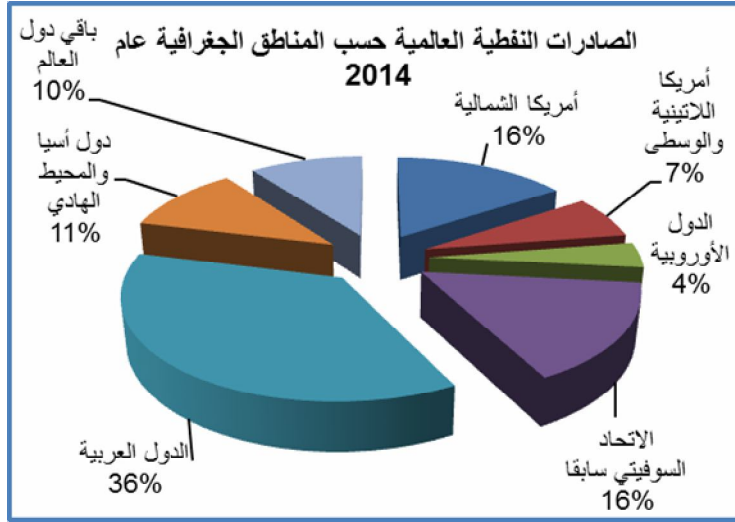
وبالرغم من أن نصيب الدول العربية من إنتاج النفط في العالم أقل بكثير من نصيبها من الاحتياطيات النفطية، إلا أنه في واقع الأمر أكبر من احتياجاتها، فمن الرشادة أن يتلاءم إنتاج الدول العربية من النفط مع احتياجاتها من الموارد المالية والقدرة الاستيعابية لاقتصاداتها، فاستخراج النفط والغاز من الأرض كمن يمد يده على مدخراته، فينفق منها، لأنها مصادر محدودة قابلة للنضوب، فمن أنفقها كلها على استهلاكه ذهبت إلى غير عودة، ومن أنفق جزءاً منها لإيجاد طاقات تخلق عائداً بعد فترة نضوب النفط، يكون قد ضمن مستقبله، حيث سيأتي يوم، ولو مازال بعيداً بعض الشيء، لن يوجد فيه مزيد من النفط للتصدير. فأى استخراج إضافي إنما يعني تحويل الثروة النفطية من باطن الأرض إلى دولارات، لتمويل نزعة استهلاكية، تحرضها مصالح الشركات وتروجها وسائل الدعاية والإعلان، أو تودع في مصارف الدول الكبرى، أم يشتري بها سندات خزينة أميركية غير قابلة للسداد في واقع الحال. من هنا، كل برميل نفط يستخرج من تحت الأرض يجب أن يحول إلى طاقة إنتاجية فوق سطح الأرض. فليس من الضروري أن تزيد الدول العربية المنتجة للنفط إنتاجها، فقط لتلبية احتياجات السوق العالمية، بل أن تنتج ما يلبي احتياجات برامجها التنموية، وتحفظ باحتياطياتها للسنوات المقبلة التي

سيترجع فيها إنتاج المناطق الأخرى في العالم، ما يرفع أسعاره بشكل كبير. فاستثمار عائدات النفط العربية في البلدان الصناعية الغربية، هو في مصلحة تلك الدول أولاً وأخيراً؛ لأنه يؤدي دوراً كبيراً في إنعاش حركة الاقتصاد في البلدان الصناعية، ودعم مستويات الرفاهية فيها؛ ويساهم مساهمة فعالة في زيادة التراكم الرأسمالي فيها، وتعويض العجز في موازينها التجارية، وذلك في الوقت الذي تواجهها فيه بعض هذه البلدان (أمريكا) بأكثر المواقف عداءً وتحيزاً، هذا النمط الاستثماري يثير مجموعة من المحاذير والمخاطر أهمها: معدلات التضخم العالية التي تآكل قيم الأموال المودعة، الأضرار الكبيرة التي حاققت وتحقيق بأصحاب هذه الأرصدة من جراء التخفيضات الكبيرة في قيمة النقود في العالم الغربي، ومن جراء تأثرها بالتغيرات الكبيرة في معدلات الفائدة وتحملها لنتائج الأوضاع الاقتصادية في الدول المودعة فيها، وخضوعها لأساليب المضاربة الرأسمالية.

هذا بالإضافة للمخاطر السياسية لهذا الإيداع لم تكن في البداية قد حظيت بالاهتمام الكافي من قبل المسؤولين، وقد أبرزتها بشكل درامي عملية تجميد الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة، في أعقاب الثورة الإيرانية؛ بحيث نشأت في هذا الصدد ظاهرة "الرأس المال الرهين". ويكفي أن نذكر، ونحن يصدد المخاطر على أرصدتنا المالية في الخارج، بالأزمة المالية العالمية الحادة التي اجتاحت الولايات المتحدة أولاً، عام ٢٠٠٨، ثم امتدت إلى بلدان الصناعة الغربية؛ وهي التي لحقت بسببها خسائر فادحة ببعض البلدان العربية المنتجة ذات الأرصدة الكبيرة في العالم الغربي.

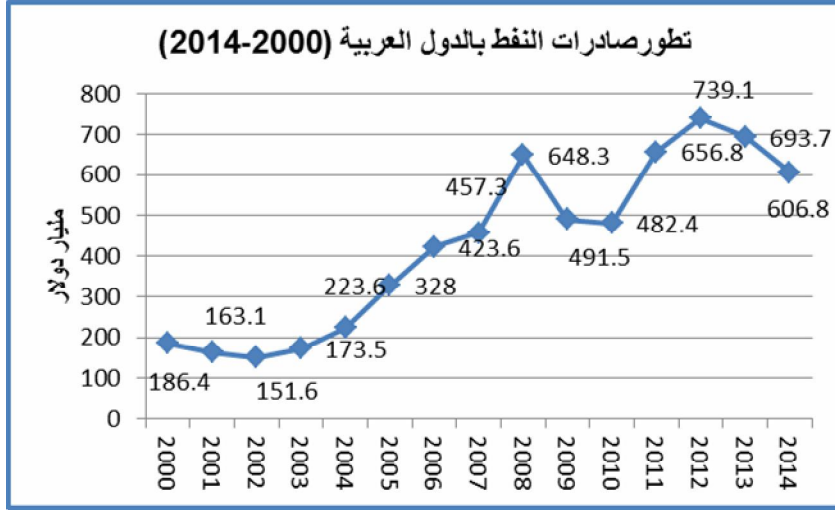
صادرات الدول العربية من النفط والغاز الطبيعي

١ - صادرات النفط



المصدر: مرجع سابق

مررت الصادرات العربية من النفط من العصر ١٩٥٥ - ١٩٦٤ بمراحل مختلفة اتسمت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فبعد أن شهدت الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ارتفاعاً في حجم صادرات الدول العربية من النفط؛ حيث ارتفعت من ١٨٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٤٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، إلا أنه انعكاساً للأزمة المالية العالمية انخفضت عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠، نحو ٤٩١,٥، ٤٨٢,٤ مليار دولار على التوالي، وبعد أن شهدت تحسناً نسبياً ٢٠١١، ٢٠١٢، انخفضت مرة أخرى عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ انعكاساً لحالة التباطؤ التي اجتازت الاقتصاد العالمي خاصة منطقة اليورو وكذا انعكاساً لانخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤.



المصدر: المرجع السابق

وبالرغم من هذا الانخفاض قد حافظت الدول العربية على صادراته لباقي المناطق الجغرافية من حيث قيمة صادراتها النفطية، حيث تستحوذ الدول العربية وحدها على نحو ٣٦% من الصادرات العالمية من النفط، يليها كل من الاتحاد السوفيتي سابقا وأمريكا الشمالية بنسبة ١٦% لكل منهما، ثم دول آسيا والمحيط الهادي بنحو ١١%، وأمريكا اللاتينية والوسطى بنحو ٧%، وأخيرا تساهم لدول الأوروبية بنحو ٤%.

٢ - الغاز الطبيعي

بلغ مجمل الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي بنوعيه - الغاز الطبيعي المسيل والغاز الطبيعي عبر الأنابيب - على المستوى العالمي نحو ٩٩٧,٢ مليار متر مكعب عام ٢٠١٤، يخص الدول العربية منها نحو ١٩٨,٢ مليار متر مكعب بما يمثل نحو ١٩,٩% من الصادرات العالمية، وتتركز بصفة أساسية في كل من قطر والجزائر بصادرات بلغت نحو ١٢٣,٥، ٤٠,٨ مليار متر مكعب على التوالي عام ٢٠١٤؛ وبذلك تستحوذ الدولتان على نحو ٨٤%

من الصادرات العربية من الغاز الطبيعي، ونحو ١٦,٥% من الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي.



المرجع: المصدر السابق

المبحث الثاني

الأهمية النسبية للنفط للدول العربية المنتجة للنفط

مع تكرار الأزمات في سوق النفط، فقد أعلنت الدول العربية النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي على اعتماد استراتيجيات من شأنها تخفيف اعتمادها على الصادرات النفطية من خلال التنوع الاقتصادي، لكن وخلافا لذلك ازداد اعتماد تلك الدول على النفط خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥% إلى ٥٠% ولنسب أعلى من ذلك في الصادرات.

ويتضمن التنويع الاقتصادي التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي؛ وهو الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط. كما يتضمن التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير

المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة. وتعتمد الدول العربية البترولية على التنوع الرأسي بشكل كبير من خلال القيام باستخراج النفط والغاز والقيام بالصناعات التكرير، وصناعات البتروكيماويات والصناعات كثيفة الطاقة مثل الألمنيوم؛ حيث تعتمد هذه الصناعات على النفط بشكل كبير وعادة ما تكون مشاريع واسعة النطاق وكثيفة رأس المال وبشكل عام مملوكة للدولة.

ويعتبر التنوع الحقيقي هو تحقيق مزيد من التكامل الأفقي من خلال القيام بصناعات تهدف إلى الإحلال محل الواردات مثل الأغذية، مواد البناء، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة وغيرها، عادة ما يكون الاستثمار في هذه القطاعات صغيرة أو متوسطة النطاق، وكثيفة عنصر العمل وغالبا ما تكون مملوكة للقطاع الخاص.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها بعض تلك في نطاق التنوع الأفقي، إلا أنها ليست كافية لحماية اقتصادات هذه الدول من أي إضرابات تؤثر على إيرادات النفط الخام خصوصا إذا استمرت الإضرابات على المدى المتوسط أو الطويل، بالإضافة إلى اعتمادها على زيادة تدفقات رؤوس الأموال من القطاع النفطي، حيث مازال قطاع النفط هو المحرك لكافة قطاعات الاقتصاد القومي والمساهم الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي، لذا سنحاول التعرف على دور النفط في اقتصادات الدول العربية النفطية من خلال التعرض للمؤشرات التالية:

١- الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي الإجمالي

في أعقاب الطفرة النفطية الأخيرة، لجأت الدول العربية النفطية، خصوصا الدول الخليجية، إلى الاستثمار بشكل لافت في صناديق الثروة

السيادية كوسيلة لتنويع مصادر الدخل. وتشمل صناديق عديدة حيازات ضخمة من الأصول العابرة للحدود. ومع أن الاستثمار عبر الصناديق السيادية ساعد في الحدّ من وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية، وتقلبات أسعار النفط على البلدان المعنية، إلا إنها لم تتمكن من التنويع الاقتصادي الحقيقي، حيث مازال النفط يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول وهما كما يتضح من الشكل التالي:

من الشكلين السابقين يلاحظ ما يلي:

■ يمثل النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية عام ٢٠٠٠، تراوحت مساهمته بين ٢٧,٥% في البحرين و ٦٥,٥% في الكويت. أما العراق فقد عانت عام ٢٠٠٠ من انخفاض مساهمة البترول في ناتجها المحلي نظرا للأوضاع السياسية غير المواتية التي كانت تمر بها.

■ ارتفعت مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية البترولية عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٠٠ وكان الارتفاع أكثر وضوحا في العراق، وهذا يعني عدم نجاح تلك الدول في تنوع هياكلها الاقتصادية.

فلم تتمكن تلك الدول من خلق أي قطاع منافس؛ قادر على قيادة النمو في غياب الإيرادات النقدية المستقرة الناتجة من النفط. وعلى المدى الطويل، لا يمكن استدامة هذا النموذج لعدة أسباب أهمها، أن الإيرادات النفطية تساهم في زيادة الرواتب الحكومية مما يترتب عليه تزايد مستوى المصروفات الحكومية، وهذا لا يمكن استدامته في ظل تذبذب الصادرات النفطية؛ التي تشكل ما يقارب ثلاثة أرباع الدخل الحكومي، بينما تكاد الضرائب أن تكون معدومة،

كما أن جميع مصادر النمو الأخرى (الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، وإلى حد ما الاستثمار الخاص) تعتمد على الإيرادات النفطية. فالانخفاض الممتد لهذه الإيرادات قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد بأكمله، كما أن القطاع النفطي يتسم بارتفاع معامل رأس المال للعامل، لذا فهو يتسم بمستويات منخفضة من التوظيف، فيما تعاني دول الخليج بارتفاع الشباب العاطلين عن العمل، مما سيشكل ضغوطاً اجتماعية، وأخيراً يعيق نموذج النمو المعتمد على تصدير الموارد الطبيعية تطوير قطاع صناعي محلي قادر على المنافسة، فالطلب القوي على العملة المحلية يرفع من سعرها مقابل العملات الأجنبية، مما يخفض قيمة الواردات ويرفع قيمة الصادرات، وهذا يضعف من الطلب المحلي والخارجي على الصناعات المحلية.

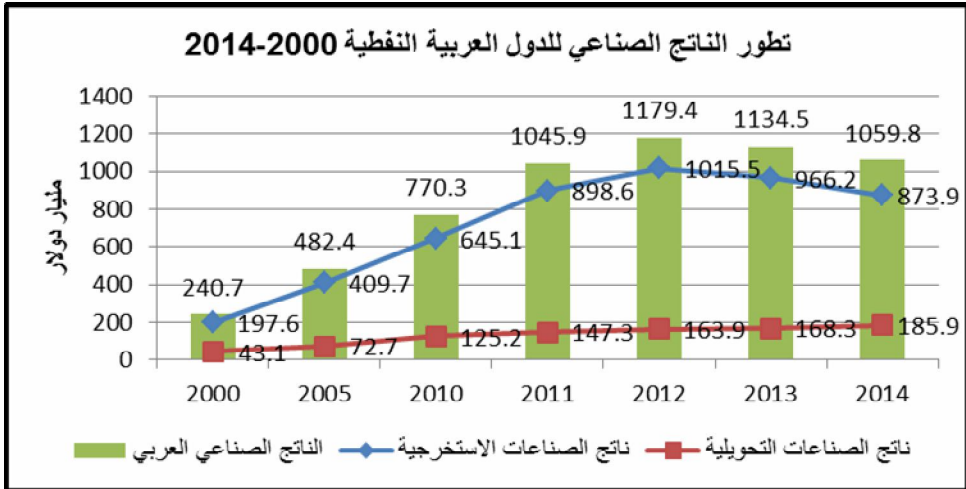
وهذه الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، أدت إلى عدم استدامة النمو بتلك الدول، حيث أن معدل النمو في أغلب الحالات يكون انعكاساً لتحركات أسعار النفط صعوداً وهبوطاً.

ولنقترب أكثر من الصورة نتناول في العنصر التالي مساهمة البترول في الناتج الصناعي بتلك الدول.

٣ - مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج الصناعي.

يؤدي القطاع الصناعي العربي دوراً مهماً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، ويساهم بشكل فعال، بشقيه الاستخراجي والتحويلي، في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وقد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار البترول في نمو ناتج الصناعة الاستخراجية بالدول العربية محل الدراسة بنسبة بلغت نحو ١١,٢ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤؛ حيث ارتفع ناتج الصناعة الإستخراجية لتلك الدول من ١٩٧,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو

٨٧٣,٩ مليار دولار عام ٢٠١٤، لذا فبالرغم من الجهود التي بذلت من أجل النهوض بالصناعة التحويلية بالدول العربية البترولية، مما جعلها تحقق معدل نمو مركب بلغ نحو ١١% خلال فترة الدراسة إلا أن الصناعات الاستخراجية بقيت المكون الأكبر في الناتج الصناعي للدول العربية بصفة عامة وللدول العربية النفطية بصفة خاصة، حيث يمثل نحو ٨٢% من الناتج الصناعي لتلك الدول عام ٢٠١٤، وهي نفس نسبة مساهمته في الناتج الصناعي عام ٢٠٠٠، ويوضح الشكل التالي تطور الناتج الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي للدول العربية النفطية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

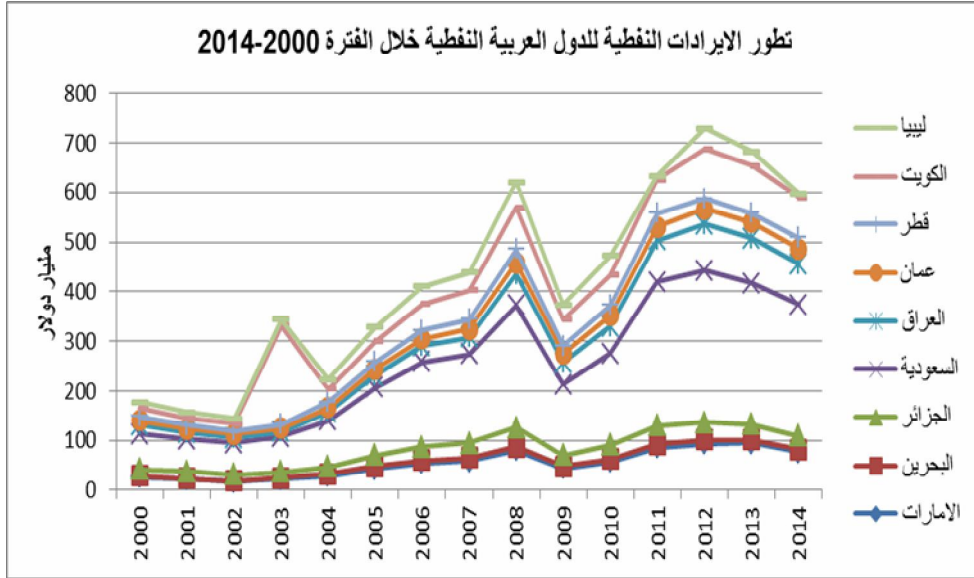


المصدر: المرجع السابق

حيث يتضح من الشكل السابق، أنه خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٠ حقق ناتج الصناعات الاستخراجية نمواً متزايداً من عام لآخر، إلى أن بلغ أعلى قيمة له عام ٢٠١٢، إلا أنه شهد انخفاضاً عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ نظراً لتباطؤ النمو بالاققتصاد العالمي انعكاساً لأزمة الديون السيادية الأوروبية وتباطؤ الاقتصاد الياباني في عام ٢٠١٣، كما أن انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، ساهم في انخفاض ناتج الصناعات الاستخراجية هذا العام.

٣- الأهمية النسبية للصادرات النفطية لإجمالي الصادرات

لعل من المناسب ونحن نتكلم عن أهمية النفط للبلدان العربية المنتجة له، أن نتناول قيمة الصادرات النفطية لتلك الدول، وقد مرت صادرات الدول العربية من النفط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ بمراحل مختلفة اتسمت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وفي واقع الأمر فهذا الانخفاض والارتفاع لا يرجع لعوامل داخلية ولكنه يرتبط أساسا بعوامل خارجية أثرت بشكل أو بآخر على أسعار النفط، والشكل التالي يوضح تطور الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط مع ملاحظة أن تلك الإيرادات لا تشمل الإيرادات من تصدير الغاز الطبيعي.



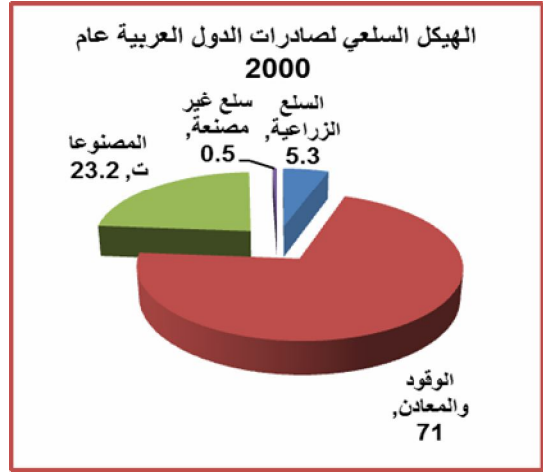
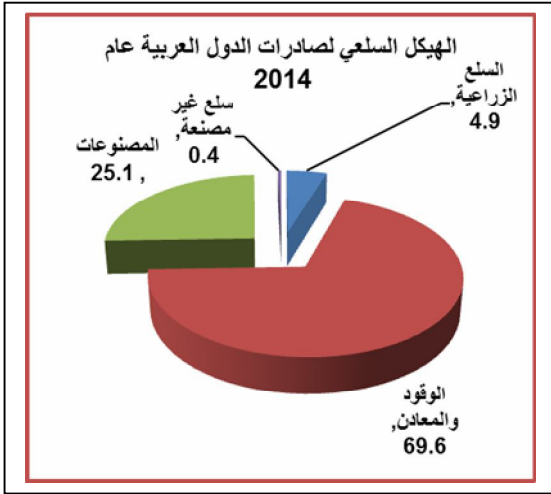
المصدر: المرجع السابق

من الشكل السابق يلاحظ أن الإيرادات النفطية للدول العربية النفطية أخذت نفس الاتجاه تقريبا سواء في حالات الارتفاع أو الانخفاض، نظرا لأن هذه التقلبات ترجع في الأساس لتغيرات في أسعار النفط، والتي ترجع لعوامل

من خارج المنطقة في أغلب الأحيان فقد كانت اقتصادات الدول العربية أكثر تأثراً بالصدمات الخارجية خلال الفترة محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

- ٢٠٠١ (أحداث سبتمبر) وضرب مركز التجارة العالمي.
- ٢٠٠٧-٢٠٠٩ أزمة الرهن العقاري، والتي انعكست بالسلب على معدل النمو العالمي ومن ثم الطلب على النفط.
- ٢٠١١ الثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية، حيث انخفض معدل النمو إلى نحو ٢,٥ في المائة.
- ٢٠١٢ أزمة الديون السيادية بالاتحاد الأوروبي، والتي جاءت متزامنة تقريباً مع الثورات والاحتجاجات الشعبية، فللعام الثاني على التوالي يستمر معدل النمو منخفضاً بالدول العربية، ليبلغ نحو ٢,٦ في المائة.
- ٢٠١٤ الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث انخفضت أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بنحو ٤٥%.

ومع ذلك فقد حافظت الإيرادات النفطية على أهميتها النسبية المرتفعة في صادرات تلك الدول، ونظراً لعدم توافر بيانات يثق لها الباحث لإجمالي الصادرات من النفط والغاز لتلك الدول فرادى، فسوف يعتمد الباحث على الأهمية النسبية للصادرات النفطية لإجمالي صادرات الدول العربية، خاصة وأن صادرات تلك المجموعة تمثل نحو ٩٢% من إجمالي الصادرات الدول العربية عام ٢٠١٤. لذا فلن تختلف كثيراً تلك النسبة عن نسبة صادراتها النفطية لإجمالي الصادرات، ويشير الشكل التالي لهذا الوضع.



المصدر: المرجع السابق

من الشكل السابق يلاحظ أن الوقود والمعادن استحوذت على نحو ٧١% من إجمالي صادرات الدول العربية عام ٢٠٠٠، وبالرغم مما أعلنته تلك الدول من وضع استراتيجيات من أجل تنوع هيكل الناتج ونم ثم الصادرات، إلا أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٤ قلصت من أثر تلك التعديلات على هيكل الصادرات، فبعد مرور نحو أربعة عشر عاما بقيت حصة الوقود عند نحو ٧٠% عام ٢٠١٤، وهذا يؤكد أن الدول العربية النفطية تعاني من سيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات فيها، ومن ثم هناك حاجة ماسة لتنويع القاعدة الإنتاجية، من أجل لتقليل الاعتماد على النفط.

وبالرغم من أن الصادرات غير النفطية لعبت دورا مهما في النمو الاقتصادي في هذه البلدان، إلا أن هذا النمو لم يتحقق بشكل مؤثر خلال العقود الماضية، نتيجة وجود العديد من العقبات التي تعترضها فالصادرات غير النفطية لدول المجلس وبقية الدول العربية لا تحظى سوى بنسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، وأن تدني هذه النسبة، مقارنة مع نسبة صادرات التجمعات الاقتصادية الأخرى، لا يعكس في حد ذاته ضعف العلاقات التجارية بين هذه

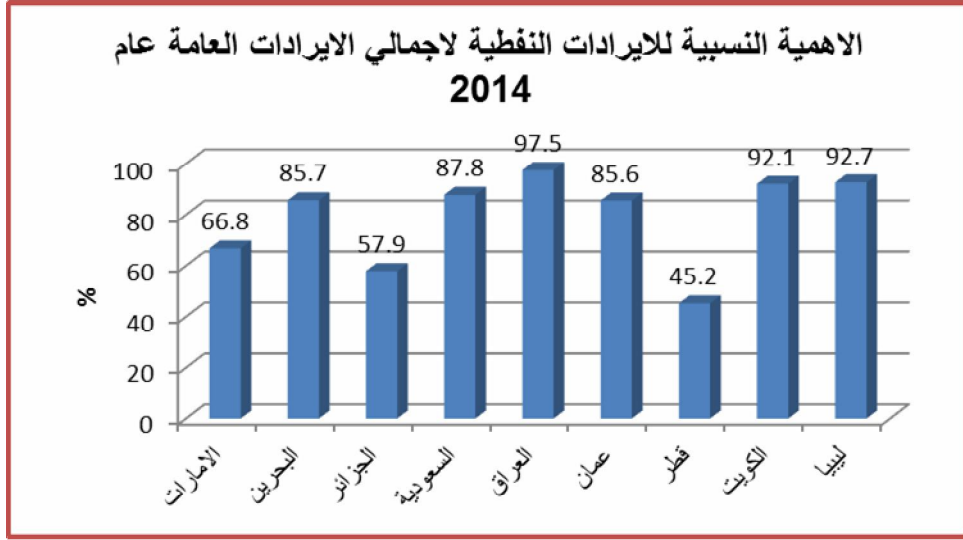
الدول بقدر ما يجسد ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية بضرورة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية، بتقليل الاعتماد على النفط وتنويع الصادرات، وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات المالية والاستثمارية التي توفر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، دورا اكبر في الإنتاج والتصدير وإقامة نظم فعالة وطنية ومشاركة في مجال ضمان الصادرات وائتمانها وضرورة توفير اطر فعالة للتأمين على الصادرات الخليجية، ولحمايتها من المخاطر التجارية وغير التجارية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية تجارية تتخصص في التمويل التصديري، إلى جانب إرساء أسس شبكة متكاملة من خطوط النقل الداخلي والخارجي للأغراض التصديرية.

٤ - أهمية النفط في موازنات الدول العربية النفطية

بسبب اختلاف النظم الضريبية بين دول العالم ذات الاقتصادات الرأسمالية وغيرها من الدول، فإن الإيرادات المالية التي تجنيها الحكومات في الدول الرأسمالية، كالولايات المتحدة الأمريكية، مصدرها الدخل القومي؛ من خلال تطبيق نظام ضريبي يُشرَع في ضوء مكونات الاقتصاد الكلي للدولة ليشمل الأنشطة الاقتصادية والدخول الفردية كافة، في حين أن المصدر الأكبر لتمويل موازنات الدول العربية النفطية هو العوائد المالية من صادرات النفط والغاز، ولم يتحقق بعد الهدف الذي تبنته خطط التنمية الاقتصادية والمتمثل في تنويع مصادر الدخل وذلك بإسهام القطاع الخاص في هذا التنوع.

ويبدو أن من غير اليسير تطوير نظم ضريبية تعزز حصة الإيرادات العامة من الدخل القومي لتلك المجموعة، فالقطاع الخاص الذي اعتاد على دفع ضرائب محدودة من أرباحه سوف يقاوم التنازل عن جزء يسير آخر من أرباحه للمالية العامة من خلال نظام ضريبي بديل للنظام الحالي، وقد بلغت الإيرادات البترولية للدول العربية محل الدراسة نحو ٦٤١,٦ مليار دولار عام

٢٠١٤ بما يمثل نحو ٧٩,٦% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح لها البالغة ٨٠٥,٨ مليار دولار، ويوضح الشكل التالي، الأهمية النسبية للإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية.



المصدر: المرجع السابق

من الشكل السابق يلاحظ، تجاوزت الإيرادات البترولية حاجز الـ ٧٠% من إجمالي الإيرادات العامة لست دول عربية؛ حيث بلغت نحو ٨٦% لكل من عمان والبحرين و ٨٧,٨% للسعودية، كما تجاوزت الـ ٩٠% لكل من ليبيا والكويت والعراق. في حين كانت أحسن حالا في كل من قطر والجزائر حيث بلغت ٤٥,٢% و ٥٧,٩% من إجمالي الإيرادات العامة.

هذه الأهمية المتزايدة للإيرادات البترولية في ميزانية الدول العربية النفطية في ظل تزايد الإنفاق العام أصبح عبئا على ميزانيات تلك الدول، فسعر برميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية بدأ يصل إلى مستويات عالية جدا، تخطى حاجز المائة دولار أمريكي في بعض هذه الدول، خصوصا في العراق والبحرين.

المبحث الثالث

التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية النفطية

حققت الدول العربية النفطية تحسناً ملحوظاً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد الأخير، فقد ساهم القطاع النفطي للدول العربية النفطية، وبمعنى أدق للدول الخليج العربية في وضعها في مصاف ما تسمى الاقتصادات الصاعدة (Emerging economies)، التي ظهرت إبان الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ أكثر تماسكاً من سواها من الاقتصادات الكبرى الرئيسية في العالم، بفضل ديناميتها وقوة الدفع الثابتة والمستدامة التي تتمتع بها بفضل متانة أداء قطاعاتها البترولية. فقد تغيرت أوجه الاقتصادات الخليجية بصورة جذرية عما كانت عليه خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، سواء من ناحية البني التحتية والتوسعات الاستثمارية في القطاعات اللوجستية لاسيما النقل والمواصلات من موانئ ومطارات وخدمات نقل جوي وبحري وبري، فضلاً عن قطاع التنمية العمرانية والإسكانية والمرافق الطبية والصحية

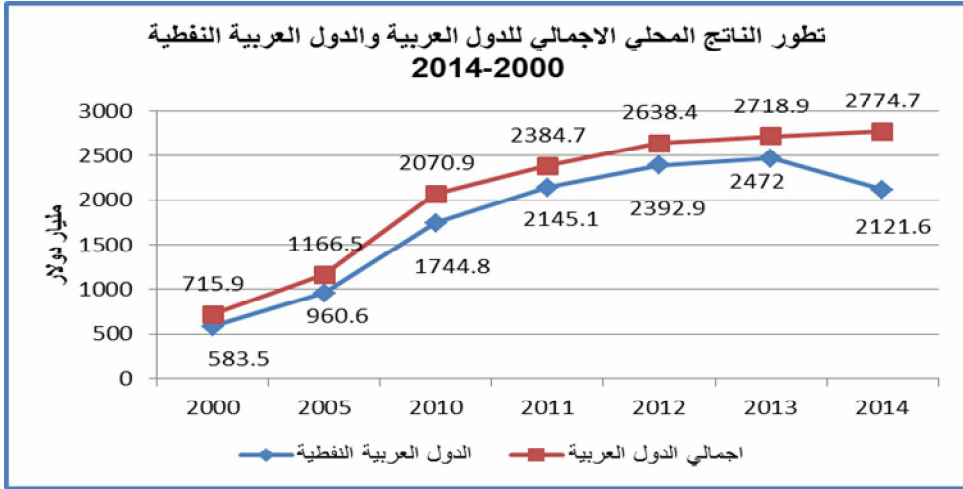
وسيتم استعراض أداء الاقتصاديات العربية النفطية، من خلال التعرض الناتج المحلي الإجمالي ونمط توزيعه، التضخم، البطالة، التجارة الخارجية، الاستثمار. بالإضافة إلى إلقاء بعض الضوء على التطورات الاجتماعية.

أولاً: التطورات الاقتصادية العربية

١- الناتج المحلي الإجمالي ونمط توزيعه:

يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية، محل الدراسة، خلال عام ٢٠١٤ بنحو ٢,١ تريليون دولار بالأسعار الجارية مقابل ٠,٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ محققاً بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط بلغ نحو ١٠%،

وهو أعلى بكثير من معدل نمو العالمي الذي لم يتجاوز ٥% في أحسن الأحوال بل أن الأخير حقق انكماش في بعض السنوات، كما أنه تجاوز متوسط معدل النمو للدول العربية والتي حقق معدل نمو بلغ نحو ٨%.



المصدر: المرجع السابق

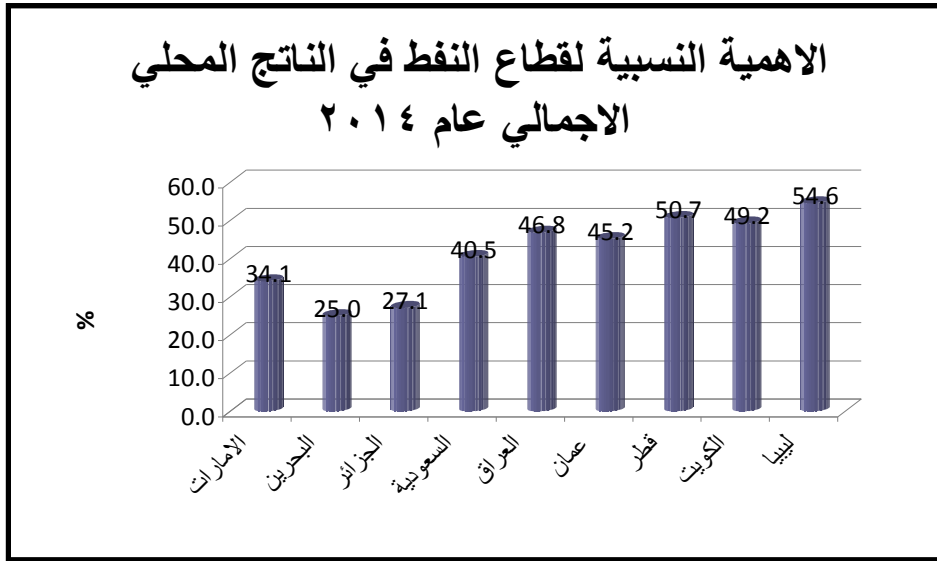
من الجدول السابق يلاحظ النقل العالمي الذي باتت تتمتع به اقتصادات الدول العربية النفطية، بلوغ إجمالي ناتجها المحلي ٢,١ تريليون دولار عام ٢٠١٤ وهو ما يشكل ٢,٧% من إجمالي الناتج العالمي. وهو ما يضعها في مصاف طليعة الاقتصادات الصاعدة، سواء من حيث وتيرة معدلات النمو وقوة دفعها الداخلية، أو من حيث المستوى الذي بلغه حجم هذه الاقتصادات بالأرقام المطلقة، والذي يضاهي حجم طليعة الاقتصادات الصاعدة مثل الاقتصاد البرازيلي والاقتصاد الهندي والاقتصاد الروسي، وهو ما وجد ترجمته في تمتع المملكة العربية السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد في تلك الدول، بعضوية مجموعة العشرين (G-20) التي تضم كبريات الاقتصادات العالمية، كما أنها شهدت معدل نمو إيجابي خلال الفترة محل الدراسة رغم ما تعرض له الاقتصاد العالمي من أزمات اقتصادية خلال تلك الفترة، خاصة

الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، بل ظهرت إبان الأزمة المالية العالمية أكثر تماسكاً من سواها من الاقتصادات الكبرى الرئيسية في العالم بفضل ديناميتها وقوة الدفع الثابتة والمستدامة التي تتمتع بها بفضل متانة أداء قطاعاتها البترولية.

هذا يعد جانب إيجابي لا غبار عليه، إلا أنه في مقابل ذلك فقد ترتب على ذلك تزايد لأهمية النسبية للقطاع النفطي على حساب باقي القطاعات الاقتصادية فبالرغم مما سعت إليه الدول العربية من تبني أوائل تسعينات القرن العشرين، ثلاثة تحولات مترابطة في مجال السياسات الاقتصادية بهدف تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة. وتتعلق تلك التحولات بالانتقال من اقتصادات يهيمن عليها القطاع العام المتختم باليد العاملة الزائدة إلى اقتصادات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيسي للنمو، ومن اقتصادات مغلقة تعتمد في شكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخرى تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، ومن اقتصادات متركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى أخرى أكثر تنوعاً.

إلا أن التجارب الدولية عموماً تبين أنه كلما أصبحت الدول غنية، انخفضت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت حصة التصنيع والخدمات. وغالباً ما يحدث هذا التحول نتيجة التقدم التكنولوجي الذي يحسّن الإنتاجية الزراعية ويؤدّي إلى انتقال عوامل الإنتاج صوب التصنيع والخدمات. ولم تشهد البنيات الإنتاجية في البلدان العربية النفطية إلا القليل من التنويع على مدى السنوات الثلاثين الماضية. بيد أن القطاع الزراعي تقلّص حجمه النسبي كما حدث في مناطق أخرى، ولم ترتفع حصة قطاع الصناعات

التحويلية إلا نادراً، فيما انكمش الحجم النسبي لقطاع الخدمات. وفي المقابل، استمر قطاع التعدين، بما فيه استخراج النفط والغاز، في هيمنته، وزاد حجمه النسبي أكثر خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي يفيد بأن تنويع الاقتصاد لا يزال هدفاً بعيد المنال. وتظهر لبيانات أن قطاع التعدين يمثل بين ٢٥% و ٥٥% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية عام ٢٠١٤، كما هو موضح في الشكل التالي.



المصدر: المرجع السابق

باستثناء البحرين والجزائر، يعد قطاع النفط هو القطاع الرئيسي في توليد الناتج في الدول العربية النفطية، حيث يرتفع عن ٥٠% في كل من قطر وليبيا، ويتراوح بين ٤٠%، ٥٠% في خمس دول عربية.

٢- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية:

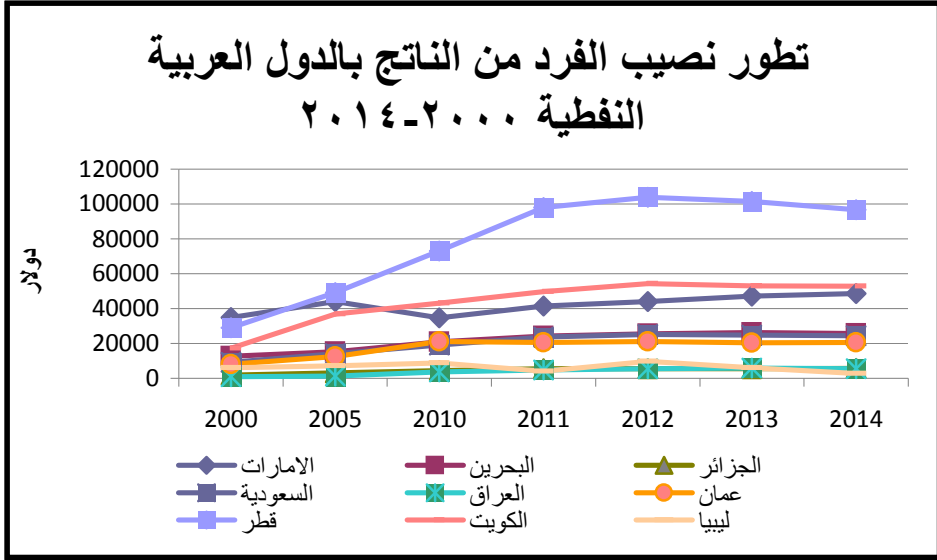
ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية النفطية من نحو ١٣٣٠٥ دولار عام ٢٠٠٠ نحو ٣١٤٢٨

دولار عام ٢٠١٤ بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٦,٣%. ولكن الملفت للنظر التفاوت الكبير بين تلك الدول، ففي الوقت التي جاءت فيه العراق في مرتبة متأخرة خلال فترة الدراسة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتأثر ليبيا بالتطورات السياسية اعتباراً من عام ٢٠١١، حافظت كل من قطر والإمارات والكويت علي مواقعها كأعلى متوسط نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي علي مستوي تلك الدول والذي بلغ ٩٧، ٤٩، ٥٣ ألف دولار علي التوالي عام ٢٠١٤، كما أن تلك الدول حققت أعلى معدلات نمو خلال فترة الدراسة. وتظهر المقارنة التفاوت الكبير في متوسط دخل الفرد عبر الدول العربية، إذ يمثل أعلى متوسط لدخل الفرد في تلك الدول والمتحقق في قطر أكثر من ٣٥ ضعف متوسط دخل الفرد في ليبيا. وهذا ما يتضح من الجدول والشكل التاليين.

تطور نصيب الفرد من الناتج بالدول العربية النفطية (٢٠٠٠-٢٠١٤)

دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
48666	47151	44101	41558	34614	43989	34837	الإمارات
25756	26255	25440	24304	20930	15140	12582	البحرين
5687	5450	5542	5431	4479	3132	1801	الجزائر
24454	24816	25139	23594	19113	14197	9255	السعودية
5458	5848	5438	4739	3605	1296	871	العراق
20485	20281	21071	20618	21147	12388	8121	عمان
96676	101415	103813	97983	72958	49151	28925	قطر
52916	53107	54311	49713	43149	36827	17226	الكويت
2753	6075	9639	4001	8850	7186	6130	ليبيا
31428	32266	32722	30216	25427	20367	13305	المتوسط العام



والأمر الملفت في الجدول والشكل السابقين، هو اتجاه المتوسط العام لدخل الفرد في الدول العربية النفطية للانخفاض عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، وهذا انعكاس لانخفاضه في كافة الدول العربية والنفطية باستثناء الإمارات، عمان، والجزائر؛ وهذا يرجع بطبيعة الحال لانخفاض أسعار النفط بنحو ٤٥% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، ويتوقع مزيد من الانخفاض عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦.

٣- البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، فالأرقام المعلنة عن انتشار ظاهرة البطالة في الدول العربية تثير العديد من المخاوف، حيث وصل حجم البطالة للدول العربية لنحو ٢٢ مليون عامل تمثل نحو ١٧% من القوى العاملة، ٧% من العدد الكلي للسكان في الوطن العربي. وتتركز البطالة في الدول العربية بشكل أساسي في القطاع العمري الشبابي حيث بلغ متوسط معدل بطالة الشباب نحو ٢٨% من إجمالي حجم البطالة بالنسبة إلى جميع الدول العربية، وهذا قد يكون مقبولاً في الدول العربية غير

النفطية، أما أن تكون معدلات البطالة بين المواطنين بالدول العربية النفطية مرتفعة في ظل ارتفاع العمالة الأجنبية بتلك الدول، خاصة دول الخليج، فهذا غير مقبول.

وتختلف ظاهرة الهجرة إلى منطقة الخليج^(١) كثيرًا عن الهجرات المعاصرة الأخرى على مستوى العالم. فخلال بضعة عقود شهدت منطقة الخليج تغيرات جذرية في تركيبة السكان وقوة العمل، فصارت القوة العاملة الوافدة أغلبية مهيمنة في جميع دول الخليج وفي بعضها أصبح غالبية السكان أنفسهم من غير المواطنين. وبدأت الهجرة الحديثة ذات الارتباط بالنفط بمنطقة الخليج بدولة البحرين والكويت أول الأمر في حقبة الأربعينيات، ثم امتدت لباقي دول المنطقة. وكانت عمان آخر دولة خليجية تنضم لركب الدول المستقبلية للعمالة الوافدة.

وقد كان فتح أبواب سوق العمل أمام العالم الأسلوب الوحيد لتتمكن هذه الدول من المضي قدمًا في النمو الاقتصادي، لأنها ذات فائض مالي وتعاني من نقص حاد في العمالة، وقد بدء استقدام العمالة الأجنبية في منتصف السبعينيات في أعقاب ارتفاع أسعار النفط ليلبي حاجة قطاع الأعمال والدولة آنذاك من القوى العاملة اللازمة لمشاريع البنية التحتية، والتوسع الكبير في أنشطة الخدمات والتجارة والمقاولات وغيرها في ظل نقص واضح في إعداد القوى العاملة المواطنة.

وتعتبر دول الخليج بدوله الستة من أصغر الأقاليم العربية، من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ٤٩ مليون نسمة بما لا يتجاوز ١٧% من جملة سكان الوطن العربي، وتعد نموذجًا حيًا للهجرة البنينية للدول النامية والتي يمكن تسميتها " هجرة جنوب - جنوب "، كما أنه يعد من أهم الأقاليم

(١) دول الخليج هي السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، البحرين.

الجاذبة للسكان على مستوى العالم العربي والعالم على حد سواء، حيث تستوعب نحو ٧٤% من عدد المهاجرين الدوليين بالوطن العربي، كما يقطن بدول الخليج نحو ٩,٧ % من جملة المهاجرين الدوليين بالعالم مما يجعله من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية؛ خاصة العمالة المهاجرة.

وبالرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على تيارات الهجرة الدولية، إلا أنه يمكن القول أن منطقة الخليج كانت استثناء من ذلك حيث شهدت تيارات الهجرة إليها ارتفاعاً متتالياً، نظراً لاعتماد تلك الدول على النفط باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل، والذي شهدت أسعاره وكمياته المصدرة ارتفاعاً من عام إلى آخر، فقد بلغ عدد المهاجرين المقيمين بدول الخليج نحو ٢٢,٤ مليون مهاجر عام ٢٠١٣، في حين ينخفض عدد المهاجرين من دول الخليج ليبلغ نحو ٧٧٨ ألف في نفس العام، وهي تتمثل أساساً في التنقلات بين دول الخليج، أو الدارسين من مواطني دول الخليج بالخارج، وهذا ما يتضح من الجدول التالي:-

جدول رقم (٣)

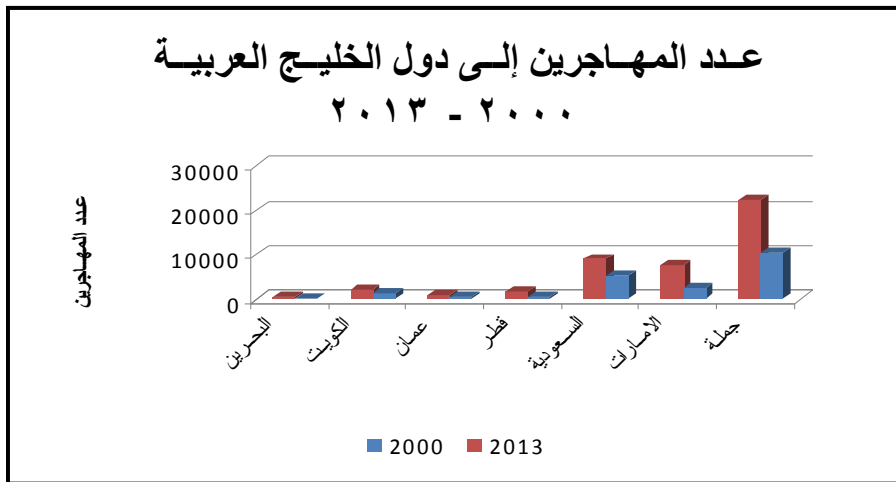
عدد المهاجرين من وإلى دول الخليج العربية ٢٠٠٠ - ٢٠١٣

العدد بالألف

صافي عدد المهاجرين		إلى			من			الدول
2013	2000	معدل التغير	2013	2000	معدل التغير	2013	2000	
-673	-198	197.6	729	245	19.1	56	47	البحرين
-1719	-1304	35.2	2028	1500	57.7	309	196	الكويت
-1093	-609	78.2	1112	624	26.7	19	15	عمان
-1581	-456	239.9	1601	471	33.3	20	15	قطر
-8830	-5130	72.1	9060	5263	72.9	230	133	السعودية
-7685	-2372	219.9	7829	2447	92.0	144	75	الإمارات
-21581	-10069	111.9	22359	10550	61.7	778	481	جملة

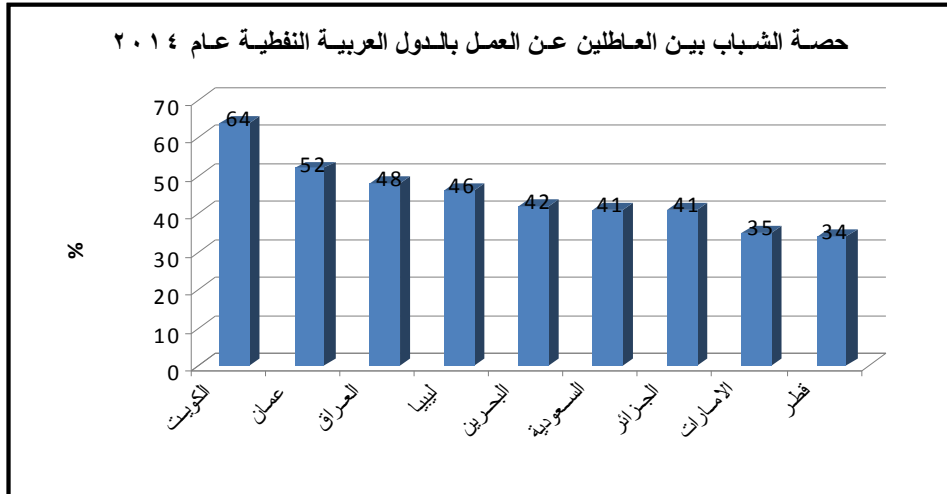
source: united nation, trends in international migrant stock, 2013

- يلاحظ الارتباط الكبير بين مدى ووفرة النفط بالدول الخليجية وعدد المهاجرين إليها، فالبحرين وعمان وهم أقل دول لخليج من حيث ووفرة النفط ومن ثم عوائده المالية، يستقبلان أقل عدد من المهاجرين بالمقارنة مع باقي الدول، وهذا منطقياً لارتباطه بقدرة الاقتصاد على استيعاب المزيد من قوة العمل.
 - بلغ عدد المهاجرين للخارج لدول المجموعة نحو ٧٧٨ ألف مهاجر حتى عام ٢٠١٣ مقابل نحو ٤٨١ ألف مهاجر عام ٢٠٠٠، وفي أغلب الأحوال هؤلاء انتقل بيني لدول الخليج أو الدارسين الخليجيين بالخارج، ويجدر الإشارة أن كافة دول الخليج شهدت ارتفاعاً في أعداد المهاجرين سواء للداخل أو للخارج خلال عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٣.
- والشكل التالي يوضح ذلك جلياً، حيث تأتي الكويت كأكبر دولة خليجية من حيث المهاجرين منها إلى الخارج تليها السعودية وذلك سواء عام ٢٠٠٠ أو ٢٠١٣ وهذا ما يتضح من الشكل رقم (١)، في حين تمثل السعودية، الإمارات أكبر دولتين خليجيتين من حيث استقبال العمالة وهو ما يتضح من الشكل رقم



المصدر: المرجع السابق

ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد العاملين الأجانب في دول الخليج بلغت معدلات البطالة بين المواطنين عام ٢٠١٤ بالإمارات نحو ١٤%، والسعودية ١٢,١%، في حين تنخفض لنحو ٣,١%، ٢,٦% في كل من قطر والكويت. والخطورة ليست في تلك المعدلات المرتفعة للبطالة ولكن الخطورة في كونها تتركز بين الشباب. فرغم تبني تلك الدول سياسات وتدابير عدة خلال السنوات الماضية استهدفت توفير المزيد من فرص العمل لمواطنيها خاصة من الشباب، بما ساعد على رفع معدلات نمو مستويات التشغيل في الدول العربية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي لتفوق مثيلاتها المسجلة في عدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى. إلا أن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية ممثلةً في تأثير الأزمة المالية العالمية والأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض دول المنطقة حالت دون مواصلة المضي قدماً في هذا الاتجاه الإيجابي، ويوضح الشكل التالي معدل البطالة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) بالدول العربية النفطية عام ٢٠١٤.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (٢٠١٤).

من الشكل السابق يلاحظ:

▪ ترتفع نسبة الشباب بين العاطلين بالدول العربية النفطية لتبلغ معدلات تفوق مثيلاتها في مختلف المناطق الجغرافية، فقد تخطت حاجز الـ ٥٠% في كل من عمان والكويت.

▪ تراوحت نسبة الشباب بين العاطلين بين ٣٤ و ٤٨% في باقي الدول العربية النفطية، فمعدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، إلا أنها ترتفع لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي، ترتفع نسبة البطالة بين الجامعيين، لتبلغ نحو ٥٩ في السعودية، ونحو ٤٠% في قطر وهي نسبة غير متوقعة وغير مقبولة بكل المقاييس، إلا أن يمكن تفسيرها بإقلاع الجامعيين المواطنين عن العمل في أعمال لا تليق بهم من وجهة نظرهم.

كما بلغت نسبة الجامعيين بين العاطلين في خمس دول عربية بين ٣٠، ٤٠% وهي مصر، لبنان، قطر، تونس، والأردن، وهي مازالت نسب مرتفعة، ومؤشر على عدم المواءمة بين سوق العمل والجامعات، فالتوسع في التعليم الجامعي بالدول العربية من شأنه زيادة خريجي الجامعات غير المؤهلين بشكل جيد، نظراً لأن التركيز كان على الكم وليس الكيف، مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة بينهم.

وفي الواقع أن مخاطر التوسع في جلب العمالة الأجنبية تشمل المخاطر الاقتصادية والأمنية والاجتماعية من بينها تهديد الهوية الوطنية وقيم المجتمع ولغته، لأن أغلبية العمالة الوافدة هي من جنسيات آسيوية لا تربطها بالمجتمع أي صلات ثقافية أو لغوية، خصوصاً بالنسبة للعمالة المنزلية التي تنتشر في كل بيوت المواطنين، مع تحول الأسر من أسر ممتدة إلى أسر "نووية"، أي من

أسر كبيرة تعيش تحت سقف واحد إلى أسر صغيرة تشمل الزوج والزوجة والأبناء فقط، إضافة إلى مشكلة البطالة التي تعتبر هدراً للطاقات البشرية خصوصاً بين الشباب.

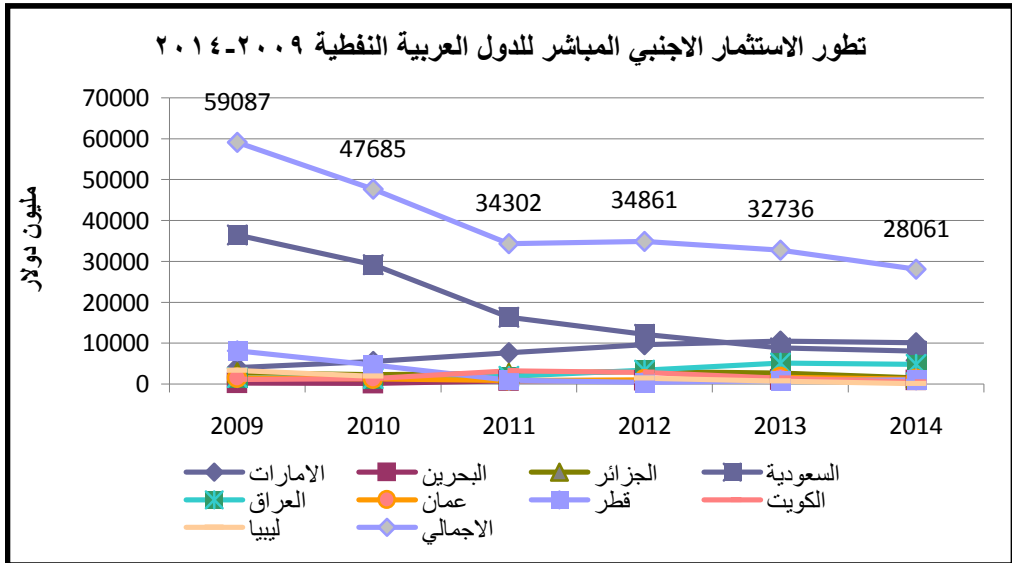
ويتمثل الخطر الاقتصادي في تزايد العمالة الأجنبية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بسبب التوسع في المشروعات الضخمة والسياحية، وهو ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية في الاقتصاد متمثلة في التحويلات المالية للخارج، واستنزاف الثروات. كما أن العمالة الوافدة أصبحت تسيطر على القطاع الاقتصادي بشكل كبير، لامتداد أذرعها إلى ميادين الإلكترونيات والمواد الغذائية والزراعة والرعي والصيد وغيرها من القطاعات، إذ أوكلت هذه القطاعات التي كانت تشكل مصدر رزق للمواطن إلى المقيم الأجنبي ليستثمرها مقابل أجر بسيط يدفعه للمواطن، بعد أن تخلى المواطن عن الكثير من الأعمال والمهن التي كان يمتنها أجداده بسبب الرفاهية الزائدة، فيما تشكل العمالة الوافدة أيضاً مخاطر أمنية.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية النفطية في ارتفاع معدل النمو لاقتصاديات الدول المضيفة وذلك بطريقة مباشرة، باعتبارها مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية التي تعاني من عجز مالي، ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية، توطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، خلق وظائف جديدة ومن ثم الحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشرة.

ونظراً ما تتمتع به الدول العربية النفطية من احتياطات كبيرة من النفط

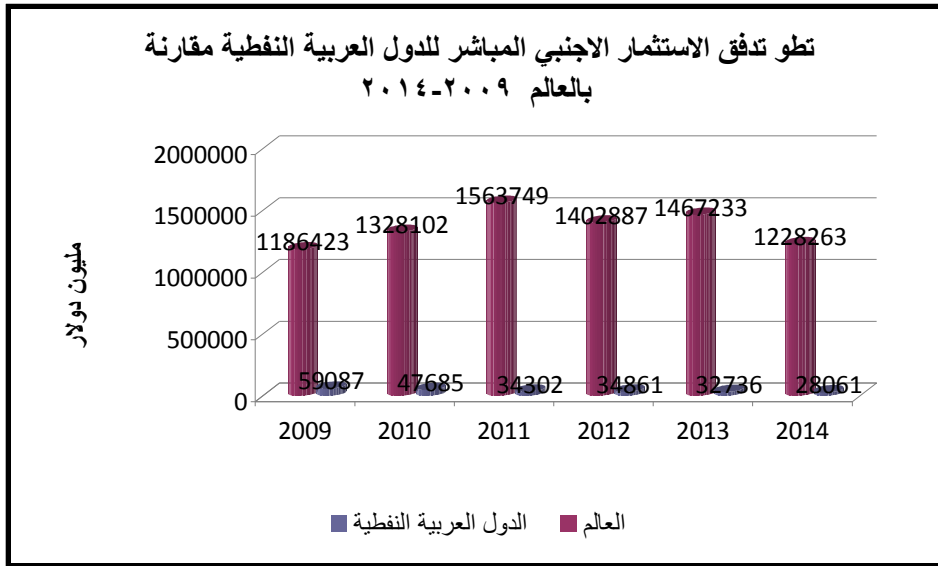
والغاز، فمن الطبيعي أن تشهد تدفقات كبيرة منه، كما ساهم استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية بأكثر من المعدل العالمي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لقطاعات النفط والغاز؛ لذا فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لتلك الدول نحو ٥٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وفي ظل ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ كان من المتوقع أن تشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايد نصيب تلك الدول نظرا لما يمثله سعر النفط من عمل محفز للشركات الدولية للاستكشاف والتنقيب عنه، إلا أنه نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها الدول العربية فضلا عن تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات أثرت سلبا على المناخ الاستثماري في المنطقة والعالم. تشير البيانات إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية النفطية خلال تلك الفترة إلى أن بلغت نحو ٢٨ مليار عام ٢٠١٤، وهذا ما يتضح من الشكل التالي:



Source: UNCTAD, World Investment Report, 2015.

وقد ساهم في هذا الانخفاض الكبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

للسعودية وليبيا، فقد تراجع في كلتا الدولتين من ٣٦,٥، ٣,٣ مليار على التوالي عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٨، ٠,٠٥ مليار دولار عام ٢٠١٤، وقد صاحب ذلك تراجع حصة الدول العربية النفطية من الاستثمارات الأجنبية الوافدة من ٥% عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٣,٢% عام ٢٠١٤ وهذا ما يتضح من الشكل التالي.



المصدر: المرجع السابق

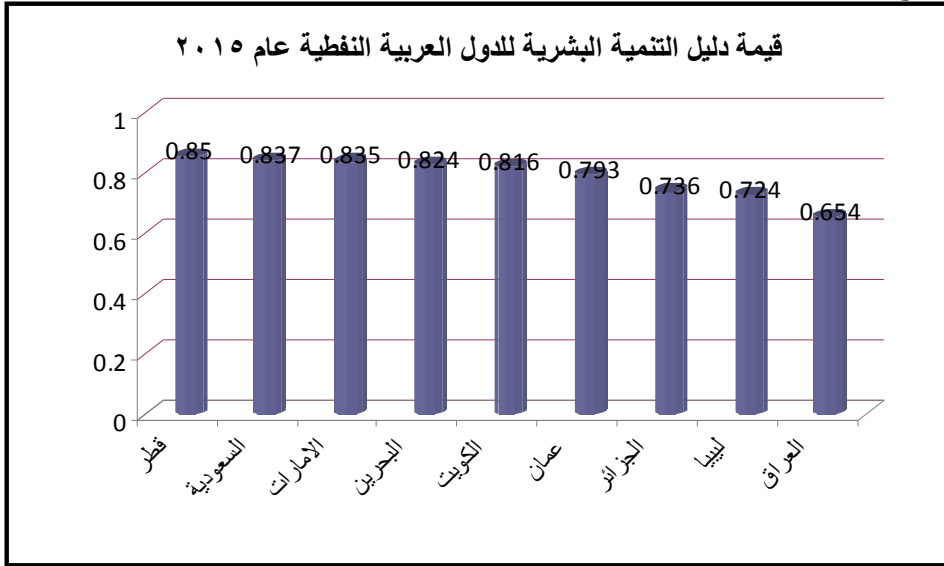
ثانيا التطورات الاجتماعية:

التنمية البشرية:

تحتل التنمية البشرية أهمية كبرى على مستوى العالم المعاصر، باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية، وكذا من منطلق أن القوي العاملة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد القومي لأي دولة.

وقد أولت الدول العربية النفطية في ظل ما توفر لديها من موارد مالية، اهتماماً للارتقاء بمستوى التنمية البشرية ورفع معدلات النمو الاقتصادي

ووضعت من أجل ذلك حزمًا من السياسات الاقتصادية والبرامج الإنمائية الإصلاحية بهدف تحرير الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والتكيف والنمو ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، وتوسيع الهياكل الإنتاجية ومصادر الدخل وتطوير التعليم وتنمية المهارات بما يؤدي إلى تحسين فرص التشغيل، حيث ساهمت تلك السياسات في الارتقاء بمستوى التنمية البشرية بتلك الدول، وجعل معظمها يقع في مستوى التنمية البشرية المرتفعة (أكبر من ٠,٨)، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٥
ويُقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشرات الأربعة الآتية^(١):

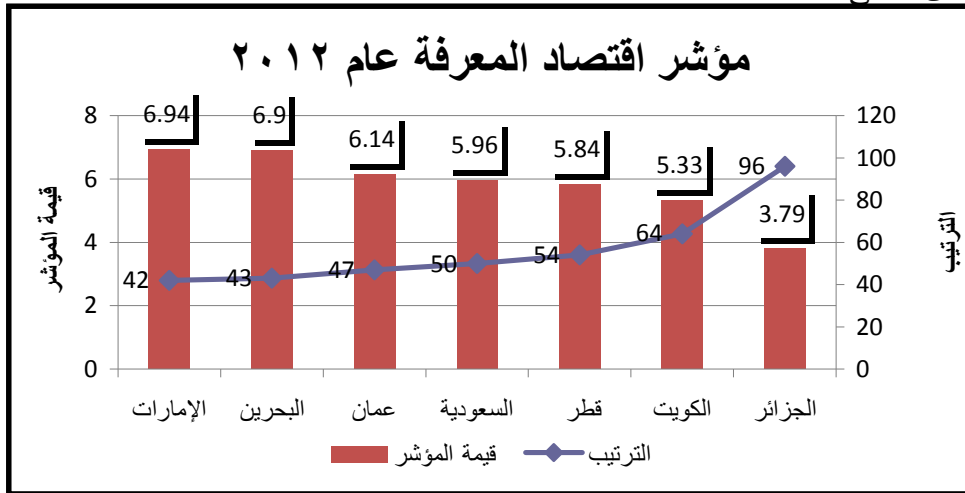
- أ - توقع الحياة عند الميلاد
- ب - معدل القراءة والكتابة بين البالغين
- ج - المعدل المركب لنسب القيد في مراحل التعليم الثلاث (ابتدائي ثانوي عالي).

(١) معهد التخطيط القومي، المرجع سابق، ص ٤٠.

د - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
وفي الواقع أن هذه المؤشرات الأربع حققت الدول العربية النفطية فيها تحسناً كبيراً، بفضل الوفرة النفط، حيث أن صادرات تلك الدول من النفط وفر الموارد المالية التي ساعدتها في الارتقاء بمستوى التنمية البشرية لمواطني دولهم.

٦- اقتصاد المعرفة

يُفيد مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشره البنك الدولي والذي يقيس مدى توفر المناخ الملائم لاستخدام المعرفة بشكل فعال لأغراض التنمية الاقتصادية من حيث الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي والتعليم والتنمية البشرية ونظام الإبداع وتقنيات المعلومات والاتصالات، بأن الدول العربية كمجموعة تحتل المرتبة السادسة بين مناطق العالم الثمانية التي تم اعتمادها. في حين احتلت دول مجلس التعاون الخليجي صدارة ترتيب الدول العربية في عام ٢٠١٢ من حيث استخدام المعرفة من أجل التنمية، بينما تحتل الجزائر، وهي إحدى الدول العربية النفطية مرتبة متدنية نسبياً (٩٦)، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

من الشكل السابق يلاحظ، وجود أربع دول عربية في الخمسين أول من حيث مؤشر اقتصاد المعرفة، وهي الإمارات والحرين وعمان، إلا أن التحسن النسبي لتلك الدول في هذا المؤشر لم ينعكس على قطاعاتها الإنتاجية، فلا وجد من بين تلك الدول دولة واحدة يتجاوز نسب صادراتها ذات المحتوى التكنولوجية المرتفع ٣% من إجمالي صادراتها وهذه المعادلة تحتاج إلى مراجعة من قبل تلك الدول.

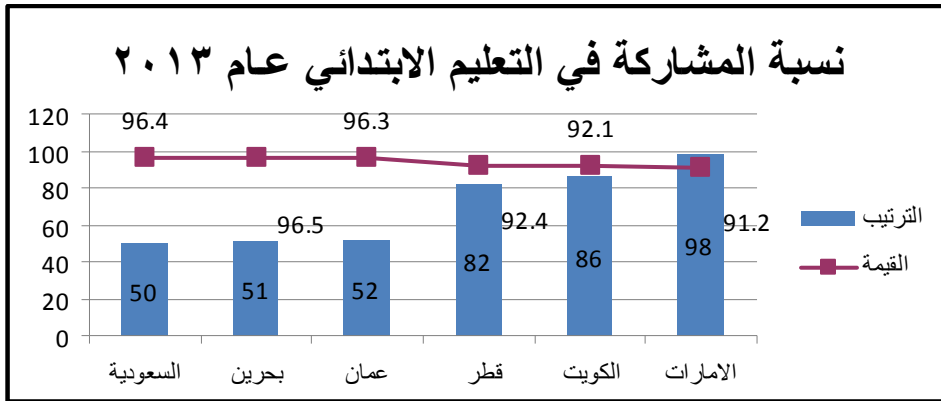
التعليم

بالرغم من حديث العالم عن الأمية تحول من أمية القراءة والكتابة إلا أنواع أخرى من الأمية، إلا أن الدول العربية النفطية مازالت تعاني من معدلات مرتفعة من الأمية، حيث تتجاوز ٢٠% في كل من العراق والجزائر، وتبلغ نحو ١٠% في ليبيا، في حين أنها تتراوح بين ٣% و ٨% في دول الخليج العربية.

أشار تقرير "رصد التعليم للجميع" الذي أصدرته منظمة اليونسكو عام ٢٠١٤؛ أن نحو نصف الأطفال في الدول العربية لا يتلقون تعليماً ابتدائياً أو لا يتلقون أساسيات التعليم حتى عندما يلتحقون بالمدارس، وفي الواقع أن أسباباً كثيرة تفسر هذه الأرقام من بينها ضعف التنمية، التي تغيب أيضاً في بعض البلدان، إضافة إلى العادات والتقاليد التي تجعل من الزواج أنسب للبنات مثلاً من إهدارهن وقتهن في التعليم، وحسب التقرير. فإن عشر أطفال العراق الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٩ سنوات لم يلتحقوا بالمدارس قط سنة ٢٠٠٦. إضافة إلى ١٩% من الأطفال الذين يعانون من مشكلات سمعية ونصف الأطفال المعرضين إلى حد كبير للإعاقة الذهنية.

كما أن غياب خطط تعليمية ورؤى حول التخصصات التي يحتاجها البلد؛

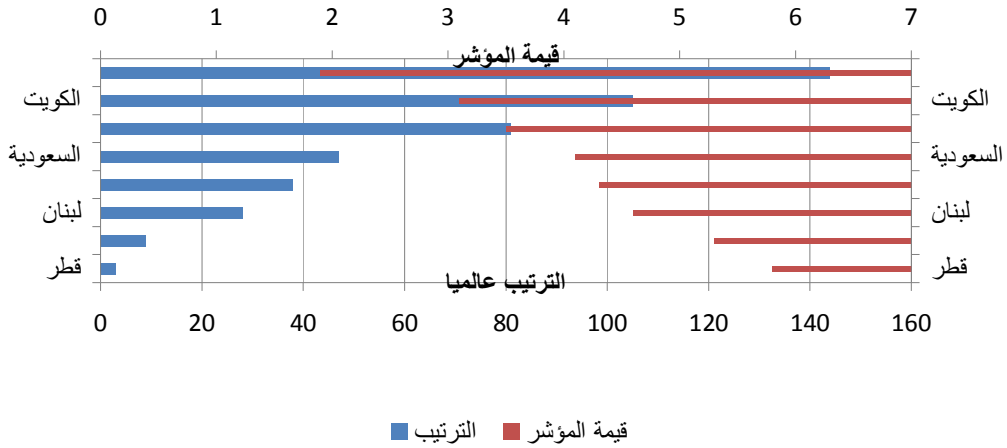
ساهم في فقد المؤهلات العلمية قيمتها وتدهور ميزانيات التعليم وانصرف المعلمون عن مهنتهم إلى البحث عن تحسين مستوى معيشتهم؛ ساهم في أن لا يرتق التعليم في الدول العربية للمستوى المطلوب إلى حد كبير، وفي معظم الدول العربية أستحدث التعليم الخاص المُكلف الذي لا يمكن لغير أبناء السلطة والطبقة مرتفعة الدخل فيها ولوجه، ولا تتجاوز الفئة التي تستفيد من هذا التعليم نسبة ١٥ في المائة من مجموع التلاميذ. ويؤكد ذلك التقارير الدولية التي أخرجت الجامعات العربية من القوائم الخاصة بتصنيف الجامعات الأكثر تطوراً، والشكل التالي يوضح نسبة المشاركة في التعليم الابتدائي ببعض الدول العربية عام ٢٠١٣.



source: world economic forum, the global competitiveness report 2014-2015

وبالرغم من أن انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي يعد مشكلة في حد ذاته، لأنه بمثابة المصدر الرئيسي لضخ المزيد من الأمية بالمجتمع، إلا أن انخفاض جودته يعد مشكلة أخرى، يجب البحث عن حل لها للارتقاء بمستوى الموارد البشرية بالدول العربية، حيث يوضح الشكل التالي جودة التعليم الابتدائي بالدول العربية.

جودة نظام التعليم بالدول العربية النفطية عام ٢٠١٣



ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم إلى تحقيق تقدم ملموس في تعليم الإناث في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، رغم وجود ميل طفيف لصالح الذكور، فقد سجل الدليل مستويات مرتفعة لمعدلات القيد الإجمالي للإناث تراوحت بين ٠,٨٩ وحوالي ١,٠١ في غالبية الدول العربية في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، في حين يسجل الدليل ميل واضح للإناث في الالتحاق بالتعليم العالي في اثني عشر دولة عربية، ويتراوح فيها معدل القيد من حوالي ١,٠٩ في ليبيا إلى حوالي ٣,٣٨ في قطر، ورغم التقدم الذي تم إنجازه في المساواة بين الجنسين في التعليم، فإن دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية يشير إلى معدلات مرتفعة للأمية عند الإناث تبلغ ٣,٩% في ليبيا.

الصحة:

بالرغم من التفاوت الكبير بين الدول العربية النفطية من حيث نسبة إنفاقها على الخدمات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح بين ٢,٥% و ١٢,٨% إلا أنها تمثل أكثر من ٥% في معظم الدول العربية النفطية، وتفوق هذه النسبة مثيلاتها في الدول النامية مثل إيران (٣,٦%) وتركيا (٥,٤٥)، ونجم عن هذا أن تمكنت غالبية الدول العربية من تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، وبلغت نسبة السكان الذي يحصلون على خدمات صحية في عام ٢٠١٢ حوالي ١٠٠% في أربع دول عربية هي السعودية وقطر والكويت، في حين تزيد هذه النسبة عن ٩٠% في باقي الدول العربية النفطية ماعدا العراق، حيث بلغت ٨٥%.

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية لعام ٢٠١٢



المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

المبحث الرابع

آليات الحد من انخفاض الأسعار على الدول العربية النفطية

في ظل الأهمية الكبيرة للنفط في اقتصادات الدول العربية النفطية، كما سبق الإشارة، سواء من حيث مساهمته في الصادرات، أو الإيرادات العامة، و ميزان المدفوعات أو الناتج، فسوف تمارس انخفاض أسعار النفط دون ال ٣٠ دولار انعكاسات سلبية على تلك الدول، وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي، إلا أن الدول العربية النفطية لديها من الأدوات والإمكانات التي يمكنها استخدامها للحد من أن تنتقل تلك السلبيات كاملة إلى اقتصاداتها، ولمواجهة الهبوط في أسعار النفط، والآثار المحتملة لذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط، فإن هناك ثلاثة سيناريوهات للتعامل مع ذلك.

السيناريو الأول، هو أن يتحمل الاحتياطي النقدي والاستثمارات الخارجية والصناديق السيادية عبء هبوط الأسعار بالكامل.

السيناريو الثاني، هو أن يتحمل الاحتياطي النقدي والاستثمارات الخارجية والصناديق السيادية نسبة من تغطية الهبوط في عائدات الصادرات النفطية، قد تصل إلى ٥٠% (تزيد أو تقل طبقاً لظروف كل دولة).

السيناريو الثالث، هو أن تتحمل الموازنة السنوية عبء هبوط عائدات تصدير النفط بالكامل، مع إتباع حزمة من السياسات النقدية والمالية لتقليل أثر ذلك على الاقتصاد المحلي، وذلك بتحريك سعر الصرف مقابل أداتها الدولار واستخدام سياسة أسعار فائدة ملائمة، وضغط الإنفاق العام بحيث تكون الأولوية لاستكمال المشاريع التي تم البدء في تنفيذها وتلك ذات الأهمية الإستراتيجية أو العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

وفي واقع الأمر فجل إن لم يكن كل تلك الدول ستتبع السيناريو الثاني، ولكن مع الاختلاف في نسبة تحمل تلك الأدوات انعكاس انخفاض أسعار النفط، وغني عن الذكر أن اللاعب الأساسي في السيناريو الأول والثاني هو صناديق الثروة السيادية، حيث تصل الأصول التي تمتلكها الصناديق المملوكة للدول العربية نحو ٢,٨ تريليون دولار عام ٢٠١٥ وهي تمثل نحو ٤٠% من إجمالي أصول الصناديق السيادية بالعالم البالغة نحو ٧,٢ مليار دولار^(١).

لذا سيحاول هذا المبحث الإجابة على عدد من الأسئلة هي: ما هي الصناديق السيادية؟ ومتى بدأت؟، وسبب الاهتمام بها؟ وما هي مصادر تمويلها؟، وإستراتيجية استثماراتها؟

١- ماهية الصناديق السيادية

عرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها عبارة عن "صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة"^(٢).

(١) <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>

(٢) مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٣

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصناديق السيادية على أنها عبارة عن "مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياجات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مصادر أخرى"^(١).

والصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى عام ١٩٥٣، حينما قامت الكويت بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار كأول صندوق سيادي على مستوى العالم إبان الطفرة الاقتصادية التي حققتها عائداتها النفطية آنذاك، وذلك لغرض استثمار الفائض من تلك العائدات، وفتح آفاق جديدة نحو تنويع مصادر الدخل القومي للدولة، تجنباً لأي تقلبات محتملة في أسعار النفط العالمية، تؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص مصدر الدخل الوحيد للكويت في ذلك الحين، وانهايار اقتصادها الناشئة، لكنها بدأت تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين مؤخراً مع استحواذها على حصص في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي وبيير ستيرن وميريل لينش وسيتي جروب.

في مطلع السبعينات، مع الطفرة النفطية الثانية، اتخذت إمارة أبوظبي خطوة مشابهة بتأسيس صندوق أبو ظبي للتنمية، كما تم تأسيس الصناديق السيادية في الدول الخليجية للأهداف ذاتها، إذ أسست قطر صندوق قطر للاستثمار، وأسست البحرين شركة ممتلكات البحرين القابضة، فيما أسست عُمان صندوق الاحتياطي العام للدولة، كما أسست الإمارات عدداً من صناديق تنمية واستثمارية على غرار ما قامت به إمارة أبوظبي، من بينها مؤسسة

(¹) A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. "2008". OECD Publishing France, P:04.

دبي للاستثمارات الحكومية.

وقد اتخذت الصناديق السيادية في دول الخليج العربي من سياسة الاستثمار على المدى الطويل درعاً واقياً لها، يؤمن استمرار تدفق الأموال لتلك الصناديق والهيئات ويحافظ على مخزونها من الفائض المالي في أوقات الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط العالمية، إذ تنوعت استثمارات الصناديق السيادية الخليجية لتشمل السندات الحكومية والعقارات وحصصاً من أسهم الشركات والمصانع العالمية، لتعزز من خلال تلك الاستثمارات المكانة الاقتصادية لدول الخليج العربي في أوروبا والولايات المتحدة.

وبالرغم من أن الصناديق السيادية موجودة منذ وقت طويل إلا أنها شهدت خلال السنوات العشر الماضية نمواً لم يسبق له مثيل في أعدادها وأحجامها، ونشأت خلال هذه الفترة ما يقارب ٣٠ في المائة من الصناديق الاستثمارية، كما ينمو حجم الصناديق السيادية كل عام بمتوسط يبلغ ١٨ في المائة خلال الفترة القياسية ذاتها.

ومع ذلك فإن مجموع أصول الصناديق السيادية في مختلف البلدان يخفي تفاوتاً كبيراً في توزيع أموال الصناديق السيادية داخل كل بلد. في حين تملك بعض البلدان صندوقاً سيادياً واحداً فقط، والبعض الآخر لديه صناديق متعددة تديرها وكالات حكومية مختلفة. فعلى سبيل المثال هناك عديد من الصناديق السيادية داخل الإمارات، ويعد صندوق أبو ظبي للاستثمار أحد أكبر الصناديق السيادية، إذ يبلغ حجمه نحو ٧٧٣ مليار دولار (وتمتلك شركة دبي للاستثمار الصناديق السيادية الأخرى في الإمارات، التي تضم وكالات متعددة مثل دبي الدولية لرأس المال، شركة استثمار، بورصة دبي، دبي العالم، شركة تطوير، الهيئة العامة الإماراتية للاستثمار، شركة مبادلة، والهيئة العامة لرأس الخيمة

للاستثمار. ويبلغ مجموع أصول هذه الصناديق السيادية ما لا يقل عن تريليون دولار)..

أسباب الاهتمام بالصناديق السيادية^(١)

إن المتابع للدوافع لإنشاء صناديق سيادية حول العالم يجد؛ أنه بالرغم من اختلاف الدوافع من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكن إجمالاً جمعها في أربع أسباب رئيسية وذلك على النحو التالي:

- ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم حجم الإيرادات النفطية، ومع انخفاض القدرة الاستيعابية لاقتصادات معظم الدول النفطية، تراكم احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية من جانب البلدان المصدرة للنفط، ولاسيما في دول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ما أسهم بدوره في تأسيس صناديق سيادية جديدة، وبالتالي زيادة فرص التمويل الموجودة.
- يرتبط بالسبب السابق سبب آخر، لكون النفط سلعة قابلة للنضوب، فقد وجدت الدول النفطية فيها ضالتها للاحتفاظ بنصيب الأجيال القادمة من الثروة النفطية، وكذا استخدام أموال تلك الصناديق في تنوع اقتصاداتها، بدلا من الاعتماد الكامل على الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- استدامة النمو، وذلك من خلال ضخ مزيد من الأموال لتلك الصناديق، في حال الطفرات النفطية واستخدامها عندما تنخفض أسعار النفط، كما هو الحال الآن حيث تشير تقرير معهد الصناديق السيادية، أن السعودية سحبت خلال العام الماضي نحو ٨٥ مليار دولار من الصندوق السيادي

(١) ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٧، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٦٩-٧١.

- الخاص بها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥.
- اتجاه كثير من البلدان الآسيوية ذات الارتفاعات في النمو كالصين وسنغافورة اللتين تتوافر لديهما الأحجام الضخمة من احتياطات العملات الخارجية، إلى تأسيس صناديق سيادية كواسطة جديدة للاستثمار.
 - التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة والضعف الذي تعرض له الدولار خلال العقد الأول من القرن الماضي، ما دفع الصناديق السيادية إلى استثمار الأموال في فئات أصول أخرى بدلاً من اللجوء إلى سندات الخزنة الأمريكية.
 - تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.
 - يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.
 - اتجاه بعض المؤسسات المالية الغربية مثل: بلاكتون، سيتي جروب، ميريل لينش، ومورغان ستانلي إلى الصناديق السيادية بوصفها مصدراً مهماً من مصادر رأس المال الاستثماري المناسب في أعقاب أزمة الائتمان^(١).

(١) http://www.alwatan.com/data/20080705/innercontent.asp?val=ecs6_1

أهداف الصناديق السيادية:

- تتباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي:
- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخل الصادرات.
 - تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
 - تنويع مداخل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع الغير متجددة.
 - تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية.
 - مساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة الغير مرغوبة.
 - توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - تحقيق النمو المستدام " طويل الأجل" لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق.

المصادر الرئيسية للصناديق السيادية

باستثناء الصناديق السيادية النرويجية والروسية، فإن الصناديق السيادية العشرين الأوائل التي تصدرت قائمة الصناديق السيادية في العالم هي من آسيا ومناطق دول مجلس التعاون الخليجي. ويمثل إجمالي الأصول للصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٤ نحو (٤٥%) بقيمة بلغت نحو ٢,٩ تريليون دولار، تعقبها في ذلك آسيا (٣٩%) وبقية دول العالم (١٦%).

ومصادر التمويل للصناديق السيادية تختلف باختلاف البلدان، ولكن الجزء الأكبر منها يأتي ضمن إيرادات السلع الأساسية، ولاسيما الموارد الكربونية.

وبوجه عام فإن نحو ٧٠% من إجمالي أصول الصناديق السيادية يأتي من موارد النفط والغاز، أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فإن هذا الرقم يحقق أعلى نسبة وهي ١٠٠%، بينما في بقية دول آسيا تتحقق ثلاثة أرباع موارد الصناديق من صادرات السلع غير الأساسية. ولا نبالغ إذا أكدنا أهمية ما تحوزه الصناديق السيادية في منطقة آسيا للاحتياطيات النقدية الخارجية التي تصل إلى واقع الثلثين، أي أكثر من ستة تريليونات دولار مقابل احتياطيات النقد العالمي، وهي الاحتياطيات التي تستأثر بها البلدان الآسيوية وعلى رأسها الصين.

الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي:

والواقع أن اقتصاديات دول الخليج العربية التي يغذيها النفط باتت قوة عالمية يعتد بها حيث تشهد تأسيس شركات عالمية وتستخدم إيرادات الخام الاستثنائية لتتويع مواردها بعيدا عن النفط. وعلى العكس من الطفرات النفطية في السبعينات والثمانينات استثمرت الدول العربية الطفرة الثالثة في اقتصادها ومستقبلها. من أجل تنويع مواردهم بعيدا عن ذلك، وأصبحت صناديق الثروة السيادية قوة رئيسة

الأصول مليار دولار أمريكي	البداية	اسم صندوق الثروة السيادية	الدولة
773	1976	هيئة أبو ظبي للاستثمار	الإمارات
183	2006	شركة استثمار دبي	
110	2007	مجلس أبو ظبي للاستثمار	
66.3	2002	شركة مبادلة للتنمية	
66.3	1984	شركة الاستثمارات البترولية الدولية	
15	2007	جهاز الإمارات للاستثمارات	
1.2	2003	هيئة استثمار رأس الخيمة	

الأصول مليار دولار أمريكي	البداية	اسم صندوق الثروة السيادية	الدولة
671.8	1952	شركة سما القابضة	السعودية
5.3	2008	صندوق الاستثمارات العامة	
592	1953	الهيئة العامة للاستثمار الكويتي	الكويت
256	2005	جهاز قطر للاستثمار	قطر
66	2006	المؤسسة الليبية للاستثمار	ليبيا
50	2000	صندوق الإيرادات التنظيمية	الجزائر
13	1980	صندوق الدولة للاحتياطي العام	عمان
10.5	2006	شركة ممتلكات القابضة	البحرين
6	2006	الصندوق العماني للاستثمار	عمان
0.9	2003	صندوق التنمية للعراق	العراق
2886.3		الإجمالي	
7253.8		الإجمالي العالمي	
39.8%		الأهمية النسبية للصناديق العربية	

Source: <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>

من الجدول السابق يلاحظ أن أصول الصناديق السيادية في الدول العربية النفطية تمثل ٣٩,٨% في المائة من إجمالي أصول الصناديق السيادية البالغة ٧,٣ تريليون دولار. ومن الصناديق السيادية الرائدة في المنطقة؛ الصناديق الإماراتية والتي تبلغ قيم أصولها نحو ١,٢ تريليون دولار، يلي ذلك الصناديق السيادية في السعودية بنحو ٦٧٧,١ مليار دولار، وصندوق الهيئة العامة للاستثمار في الكويت والذي يعتبر اعرق تلك الصناديق على الإطلاق؛ فهو أول صندوق سيادي ليس في المنطقة العربية فحسب بل في العالم والذي أنشأ عام ١٩٥٣، حيث بلغ قيمة أصوله نحو ٥٩٢ مليار دولار، و تمثل قيم الأصول لصناديق تلك الدول الثلاث أكثر من ٨٦% من قيمة الصناديق

السيادية في الدول العربية النفطية. إذ يعد صندوق أبو ظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية، ليس على مستوى المنطقة فحسب بل على مستوى العالم أيضاً، وقدرت قيمته الإجمالية بـ ٧٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٥، ما يمثل تقريباً ٢٧ في المائة من الثروة السيادية للأموال في الدول العربية النفطية. وإضافة إلى الصناديق السيادية الرئيسية للدول الثلاث في المنطقة، فإن هناك عدداً من الصناديق الصغيرة الأخرى التي تدار بأصول استثمارية لا تقل عن ٥٠ مليار دولار.

ومع بلوغ أسعار النفط مستوياته القياسية بما يفوق ١٤٠ دولاراً للبرميل، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تدفقاً كبيراً من إيرادات النقد الخارجية إلى المنطقة، وجزء كبير منها وجه إلى الصناديق السيادية. ولكن مع انخفاض أسعار النفط فقد تأثر الصندوق السعودي سلباً بهذا الانخفاض، فقد انخفض قيم أصول صندوق شركة سما القابضة من بين الربع الثاني والربع الثالث من عام ٢٠١٥ من ٧٦٢,٢ مليار دولار إلى ٦٧١,٨ مليار دولار بنية انخفاض بلغت نحو ١١,١%.

وفي الواقع إن إنشاء صناديق سيادية خارجية للكويت وأبو ظبي وقطر يمكن قبوله؛ حيث يعود أساساً إلى أن هذه الدول صغيرة وقليلة السكان وذات برامج تنموية محدودة، بعكس المملكة العربية السعودية التي تتميز بأن كل قطاعاتها الاقتصادية ما زالت في حاجة إلى كل ريال للاستثمار فيها. ومن غير المقبول التوجه نحو استثمار حكومي خارجي مع وجود حاجة للاستثمار المحلي، خاصة أن يتردد دائماً على السنة مسئولون سعوديون المطالبة للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في المملكة، فوجود صناديق مماثلة حكومية تقوم بدور المحرك والحافز للاستثمار في الصناعة والتجارة السعودية.

استراتيجيات الاستثمار للصناديق السيادية في دول الخليج

تتنوع استراتيجيات استثمار الثروات في الصناديق السيادية بين البلدان. فعلى سبيل المثال ٥٠ في المائة من صناديق الهيئة العامة للاستثمار أبوظبي، وصناديق الهيئة العامة للاستثمار الكويت، استثمرت في أسواق الأسهم المحلية. وفيما يخص السعودية فإن إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي وصندوق المعاشات التقاعدية تمثل تحديداً في الاستثمارات ذات الدخل الثابت والمخاطرة المعدومة والإيراد المنخفض جداً، والتي تمثل نسبة ٥٥ في المائة من مواردها. وتولي الصناديق السيادية الأخرى في المنطقة، مثل دبي الدولية لرأس المال، مبادلة، الهيئة العامة للاستثمار في قطر عناية بالغة بالاستثمار في الأسهم الخاصة، وبصفة عامة فإن نسبة كبيرة من أصولها تتسم بارتفاع درجة المخاطرة، ويؤكد ذلك التقارير التي تشير إن صناديق الثروة السيادية تعرضت لخسائر إبان الأزمة المالية العالمية بلغت نحو ٤٠٠ مليار دولار.

وتميزت استثمارات الصناديق السيادية الإماراتية بالتنوع النشط والجرأة في إبرام العديد من الصفقات التي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط الاقتصادية. وكانت صفقة شركة سلطة موانئ دبي التابعة لحكومة دبي مع شركة بي أند أو (B&O) البريطانية بشراء حق إدارة ستة موانئ أمريكية مقابل ٥,٧ مليار دولار، من أبرز الصفقات العالمية رغم عدم إتمامها في النهاية نتيجة مخاوف أمنية أمريكية من عمليات إرهابية تدخل من أبواب شركات شرق أوسطية لها علاقات اقتصادية مع مصالح أمريكية وكانت من بين صفقاتها شراء حصة تبلغ ٤,٩% من مجموعة "سي تي جروب" المالية مقابل ٧,٥ مليار دولار، كما لها استثمارات آسيوية في بنك "آي سي اس أي" (I C S E) الهندي، ومليار ونصف مليار دولار في شركة صناعات الإلكترونيات اليابانية "سوني" كما

تمتلك نحو ٢٩ بالمائة من شركة طيران "إير برلين" ، تمتلك شركة "مبادلة" للتنمية المملوكة بالكامل لحكومة إمارة أبوظبي شركة "جلوبال فاوندريز" لصناعة أشباه الموصلات

إذ استحوذت قطر على نحو ١٥ بالمائة من أسهم شركة "فولكس فاغن" لصناعة السيارات، كما قامت بشراء نحو ١٠ بالمائة من أسهم شركة "هوكتيف"، وهي إحدى أكبر شركات البناء الألمانية، كما تمتلك قطر حصة في شركة "سيمنس" الألمانية، ونحو ٦ بالمائة في أكبر المصارف الألمانية "الدويتشه بنك" من خلال صفقة بلغت قيمتها ١,٧٥ مليار يورو.

كما أنها ساهمت في بعض البنوك الأجنبية والمؤسسات التي تعرضت لخسائر كبيرة، كما أنها تكون عرضة لبعض المخاطر، في حال الخلاف السياسي مع الدول الغربية التي تستثمر فيها هذه الأموال، كما حدث مع الأموال الليبية حال خلافها مع الدول الغربية على خلفية تفجير طائرة لوكيبري، ومن ثم ففي ظل فجوة الموارد التي تعاني منها الدول العربية غير النفطية، والقدرة الاستيعابية الكبيرة لاقتصادات الدول العربية فإنه إذا وجهت استثماراتها للمنطقة العربية سيكون له انعكاساته الإيجابية على الجانبين، الأول المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية غير النفطية، دون أن تلجأ للاقتراض سواء من الدول العربية النفطية أو المؤسسات المالية الدولية، كما أن الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال يمكنها أن تحقق أرباح كبيرة في ظل ارتفاع العائد على الاستثمار بتلك الدول، كما أن أموالها ستكون في مأمن من المصادرة أو التجميد.

مجالات عمل الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي

كثيرا من الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي برزت كمؤسسات

عالمية رائدة مع انفتاح السوق بعدما وقعت أغلب الدول اتفاقية التجارة العالمية. فإعمار وهي من أكبر شركات التنمية العقارية في العالم تشتري أراض في المغرب ومصر والهند وتونس ومناطق أخرى. وطيران الإمارات في قطاع الخطوط الجوية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في قطاع البتر وكيمائيات. وخلال أزمة الائتمان في العام الماضي ساعدت عدة صناديق خليجية في زيادة رأسمال بنوك غربية غير أن حصصها متواضعة وإستراتيجية الصناديق الخليجية تقوم على الذهاب إلى ما هو أبعد من السوق المحلية والإقليمية. وسابك وهي من أكبر عشر شركات للبتر وكيمائيات في العالم قامت بعمليات استحواذ كبيرة في بريطانيا وهولندا وستواصل التوسع. وتفتقي أثرها شركات سعودية في قطاعات أخرى مثل الصناعات الغذائية. وصناديق الثروة السيادية قوة مالية هائلة بالفعل لكن أصولها سترتفع إلى ثلاثة أو أربعة أمثالها في غضون خمس إلى عشر سنوات إذا ظلت أسعار النفط عند المستويات الحالية.

وقد أصبحت المصارف الغربية وخاصة الأمريكية منها هدفا رئيسيا للاستثمارات الخليجية وخاصة الصناديق السيادية منها بعد نجاح أبوظبي في شراء حصة مؤثرة في مجموعة سيتي غروب المصرفية الأمريكية والتي كانت واحدة من المصارف الغربية التي تأثرت بشدة من أزمة الرهونات العقارية الأمريكية. حيث أنفقت هيئة استثمار أبوظبي وهي أكبر صندوق استثمار سيادي في العالم ٧,٥ مليار دولار في مجموعة سيتي غروب الأمريكية في أكتوبر ٢٠٠٧^(١).

وإلى جانب المصارف الغربية، تتوجه الصناديق الخليجية نحو الشرق

(١) <http://www.saudistocks.com/forums/saudi5/stocks293949/>

أيضا حيث كانت الهيئة الكويتية للاستثمار أعلنت مطلع العام الحالي خططا لشراء ١٠% من بنك الصين التجاري والصناعي. وقالت هيئة الاستثمار القطرية أنها ترى فرصا هائلة لصناديق الاستثمار السيادية مثلها للاستثمار في المؤسسات المالية الأمريكية المتضررة من أزمة سوق الرهن العقاري.

ومع هبوب رياح التغيير في منطقة الشرق الأوسط وانطلاق الثورات العربية، عملت الحكومات الخليجية على زيادة الخطط التنموية والإنفاق على الخدمات العامة لمواطنيها، وذلك في محاولة منها لتجنب مجتمعاتها الوقوع في الأزمات التي ضربت المجتمعات العربية المحيطة بها، حيث لجأت الحكومات الخليجية إلى احتياطاتها المالية في الصناديق السيادية من أجل زيادة الإنفاق ودعم ميزانياتها العامة.

مع استمرار الأزمة التي تواجهها دول الخليج العربي المنتجة للنفط من جراء انخفاض أسعار النفط العالمية واستمرار تداعياتها، أكد الخبراء الاقتصاديون أن صناديق الثروات السيادية لدول الخليج العربي، ستعمل على تخفيف وطأة تلك الأزمة خلال العام الجاري، إذ ما زالت تتمتع تلك الصناديق باحتياطات مالية كبيرة مكنتها من تبوء المراكز الأولى في قائمة الصناديق السيادية العالمية.

في الجانب الاقتصادي، تواجه الصناديق السيادية الخليجية تحديات وعقبات حدثت من توسعها في المشاريع الاستثمارية في بعض الأحيان، وذلك بسبب اتهامها بعدم الشفافية في تقديم البيانات الكافية عن نشاطاتها ومصادر تمويلها وآليات الرقابة المالية في هياكلها الإدارية وخلوها من شبهات الفساد.

وفي هذا الصدد أحرزت الدول الخليجية تقدماً واضحاً في مستوى الشفافية حول استثمارات صناديقها السيادية،

الصناديق السيادية وإدارة المالية العامة:

إن تناول الصناديق الثروة السيادية للدول النفطية يرتبط بموضوع أهم، وهو إدارة المالية العامة لتلك الدول، فأيرادات النفط تتسم بخصائص ثلاث هي؛ التذبذب، ومصدرها خارجي، بالإضافة إلى الأصل المشتق منه ناضب، وهذه الخصائص تؤثر في مسار الإنفاق العام وكيفية تحديد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي، أما خاصية النضوب فهي ترتبط بتحويل الإنتاج والعائدات من الأصل الناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وللتغلب على ظاهرة عدم الاليقين اتبعت الدول العربية النفطية سياسات للحد من انعكاس التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات الموازنة العامة، و/ أو إنشاء صناديق لاستقرار عائدات النفط، واستعراض تجارب عدد من الصناديق وجد أن تلك الصناديق ساهمت إلى حد ما في الانضباط المالي وفي تجنب الاقتصاد النفطي مثالب تقلبات الإيرادات، ولكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وجود صناديق الثروة لا يعني بالضرورة وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة عموماً. كما أن نجاح تلك الصناديق في المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي يتوقف على معيارين هما:

- درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق.
- درجة الارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة، فتعدد مسؤوليات الإنفاق يؤثر في نجاح تلك الصناديق في تحقيق

الاستقرار المالي والاقتصادي، وكذا مدى الاستمرار في إصلاح المالية العامة في الدول النفطية، فإذا كان إصلاح المالية العامة في تلك الدول يقتصر على إنشاء صناديق توفر لها الكفاءات والصلاحيات وتشكل " جزيرة" بينما مسار المالية العامة يبقى على وضعه.

لذا ففي ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وفي ظل ما يمثله من أهمية كبيرة سواء في هيكل الصادرات أو الناتج والإيرادات العامة للدولة، فسوف تتأثر الدول العربية النفطية سلباً من هذا الانخفاض، إلا أنه في ظل ملكية دول الخليج لصناديق سيادية، فمن المؤكد أنها تملك خياراً قد لا تملكه الدول العربية النفطية غير الخليجية، هو أن تلجأ لاستخدام السيناريو الثاني والسابق الإشارة إليه، فهي غير قادرة على استخدام السيناريو الأول لعدة أسباب أهمها:

١- أن الانخفاض في أسعار النفط كبير، ومن ثم حتى تعوض الصناديق السيادية وحدها هذا الانخفاض سترتب عليه سحب مبالغ كبيرة من الصناديق وهذا غير ممكن لعدة أسباب:

■ أن أصول الصناديق ليست من المرونة التي يمكن اللجوء إليها بشكل فوري، فبعضها مشاركة في رؤوس أموال مشروعات، والبعض الآخر أسهم أو سندات ومن ثم من الصعب تدبير مبالغ كبيرة من الصناديق لتعويض هذا الانخفاض.

■ من بين المبررات التي أعلنت لإنشاء صناديق سيادية هو الاحتفاظ بحقوق الأجيال القادمة من النفط لكونه سلعة قابلة للنضوب، ومن ثم قد يواجه السحب بكميات كبيرة اعتراض من المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني.

- أن هذا الانخفاض لا يمكن توقع زواله على الأقل في الأجل القصير، وتوقع استمراره على الأقل لمدة تتراوح من ٣-٥ سنوات، لذا فمن الصعوبة أن تتحمل الصناديق تكاليف الانخفاض كل هذه الفترة.
- ٢- في ظل القدرة الائتمانية العالية للدول النفطية، ومن ثم انخفاض أن لم يكن انعدام ديونها الخارجية، فقد تلجأ الدول العربية البترولية للاقتراض الخارجي بدلا من السحب بشكل كبير من الصناديق السيادية، ومن ثم تحمل خسائر إضافية خاصة في ظل الأداء السيئ للبورصات العالمية وبصفة خاصة بورصات دول الخليج.
- ٣- إمكانية اللجوء لبدائل أخرى غير مستغلة من أجل تعويض نقص الإيرادات العامة، وهذه البدائل ممكن تكون فيجانب الإنفاق، مثل إلغاء (خفض) الدعم على الطاقة، التوقف (ولو مؤقتا) عن تنفيذ بعض المشروعات الكبرى، أو جانب الإيرادات من خلال السحب من الاحتياطيات الكبيرة التي كونتها تلك الدول.
- والمتابع لأداء اقتصادات الدول العربية النفطية يجد أنها لجأت لكل تلك البدائل من أجل تعويض نقص الإيرادات العامة، فحسب التقرير ربع سنوي الثالث لعام ٢٠١٥ الصادر عن مؤسسة صناديق الثروة السيادية، فقد سحبت السعودية ٨٥ مليار دولار خلال الأشهر من يوليو - سبتمبر ٢٠١٥، كما تم رفع أسعار الطاقة في كل من الإمارات والسعودية في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.
- كما أعلن عن عجز في موازنات الدول العربية النفطية لعام ٢٠١٦ وهذا غير معتاد لتلك الدول خلال السنوات العشر الأخيرة، وهذا العجز سيتم تغطيته بالطبع من خلال الاقتراض سواء داخليا أو خارجيا.

المبحث الخامس

انعكاس انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية

إن تداعيات انخفاض المستمر في أسعار النفط، على الدول العربية النفطية، أمر لم يعد محل جدال، إذ إنها ألقت بضغوطات لا يُستهان بها على اقتصاداتها، كما أنها ستؤثر قطعاً على النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي، ما لم تتخذ خطوات جادة بخصوص سياسات التنويع الاقتصادي في أسواق المنطقة. فاقتصاديات تلك الدول سيتعرض لتبعات رئيسية من جراء هبوط أسعار النفط مع اعتمادها الكبير على الصادرات السلعية.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي فأسعار النفط المتوقعة لبلوغ نقطة التعادل في ٢٠١٥ لكل من البحرين وعمان تصل لنحو ١١٦ و ١٠٨ دولارات للبرميل على التوالي لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة^(١)، في حين تتمتع كل من المملكة وقطر والإمارات والكويت بوضع أفضل، نظراً لنسج أنظمتها المصرفية المحلية وتطورها، ونفاذها إلى الأسواق الدولية على نطاق واسع، بالإضافة إلى صناديق الثروات السيادية الضخمة التي تحقق عوائد استثمارية مرتفعة للغاية، إلا أن هذا لا يعني عدم تأثر ميزانيات تلك الدول من جراء انخفاض أسعار النفط، وخاصة أن الإيرادات البترولية تتخطى حاجز الـ ٩٠% من إجمالي الإيرادات العامة في بعض تلك الدول.

كما أن أي أن معدل استهلاك الفرد في الدول العربية النفطية وخاصة دول مجلس التعاون يزيد بنحو ثماني مرات عن نظيره في بقية الدول العربية وهذا يرجع في جزء منه إلى الدعم الكبير الموجه للطاقة في تلك الدول.

(١) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر ٢٠١٥.

وفي هذا المبحث سيتم محاولة رصد انعكاسات انخفاض أسعار النفط وسوف يركز البحث على الآثار قصيرة الأجل دون سواها ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- بالرغم من تعدد الأسباب التي سبقت لتبرير انخفاض أسعار النفط، إلا أن كافة الأسباب التي سبقت والتي ترتبط بجانب العرض والطلب، لا تبرر بأي شكل انخفاض الأسعار من نحو ١٤٠ دولار إلى دون الـ ٣٠ دولار، وهنا تبرز دور العوامل السياسية والتي من الممكن أن تتغير توجهاتها ومن ثم تجعل أسعار النفط تأخذ اتجاه مغاير للاتجاه التي بنيت عليه التوقعات.
- يرتبط بالنقطة السابقة بل يدعمها، هو أن من بين أهم الأسباب الآتي سبقت لانخفاض الأسعار هو زيادة المعروض بفعل زيادة إنتاج النفط الصخري، وكما هو معلم فالحد الأدنى لأسعار النفط حتى يمكن الاستمرار في إنتاج هذا النوع من النفط سعر ٦٠ دولار، ومن ثم فمن المؤكد توقف كافة أشكال الإنتاج من هذا النوع من النفط، بعد انخفاض أسعار النفط دون الـ ٦٠ دولار ومع ذلك استمرت الأسعار في الانخفاض.
- أن ظروف وتكلفة إنتاج النفط تختلف من منطقة لأخرى، ومن حسن طالع الدول العربية أن تكلفة إنتاج برميل النفط لديها يعد من أقل تكاليف الإنتاج (نحو ٤ دولار)، ومن ثم فمن المؤكد انه إذا استمرت الأسعار في الانخفاض ستخرج بعض الدول من دائرة الإنتاج في حين ستبقى الدول العربية، وخروج هذه الدول ستدفع الأسعار إلى الارتفاع في الأجل المتوسط.
- أن التنبؤات التي بنيت للأجل المتوسط والطويل بنيت في ظل تزايد

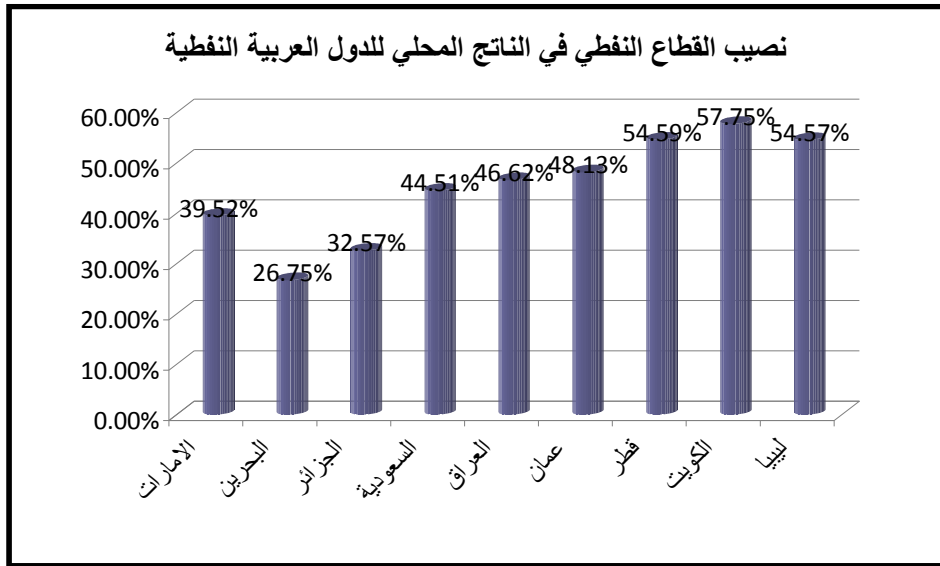
نصيب الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة بالعالم، إلا أن انخفاض أسعار النفط سوف يجعل تكلفة إنتاج الكثير من مشاريع الطاقات المتجددة غير اقتصادية ومن ثم سيؤدي إلى توقف الاستثمارات فيها.

■ مما يدعم ذلك أن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي الصادر في شهر أكتوبر ٢٠١٥ جاء بتوقعات مختلفة تماما عن توقعاته في يناير ٢٠١٥، وبالتأكيد أن أي توقعات في الوقت أراهن ستكون أكثر تشاؤما في ظل تزايد الانخفاض في أسعار النفط.

لذا سيحاول هذا المبحث التعرف على أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية من خلال التعرض لبعض المتغيرات وذلك على سبيل المثال لا الحصر لتلك الانعكاسات وذلك على النحو التالي:

١- معدل النمو

يشكل النفط ما يقرب من نصف الناتج المحلي لدول العربية النفطية مجتمعة "٤٩%"، لذا، تأتي الكويت على رأس تلك الدول حيث يستحوذ القطاع النفطي على ٥٨% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تبلغ النسبة ٥٥% في قطر وليبيا و٤٨% في عمان و٤٥% في السعودية وأخيراً تبلغ النسبة في الإمارات والبحرين ٤٠% و٢٧% على الترتيب، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.



حسبت بمعرفة الباحث من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٥.

لذا فمن المؤكد أن انخفاض أسعار النفط ستمارس أثرا سلبيا على معدل النمو الاقتصادي بتلك الدول، ومن ثم على الرفاهية الاقتصادية، فالدول التي تتمتع بنمو اقتصادي مستمر تتمتع بقدر عال من الرفاهية الاجتماعية والإنفاق الاستهلاكي المرتفع وازدياد عدد الوظائف، أي أن اقتصادها يكون بحالة جيدة. لذلك فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يدعم قوة الاقتصاد ويدعم العملة، والمتتبع لمعدلات نمو الناتج الحقيقي بالدول العربية النفطية يجد أنها حققت معدلات نمو ايجابية خلال السنوات العشر الأخيرة السابقة على تلك التطورات، فقد تجاوز المتوسط العام للدول العربية نحو ٦ في المائة في بعض السنوات، بل أنه وصل إلى نحو ٢٥ في المائة في دولة قطر في بعض السنوات، وبالرغم من الأزمة المالية العالمية إلا أن الدول العربية النفطية حافظت على معدلات نمو ايجابية بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي بنحو (٠,٦- في المائة) عام ٢٠٠٩، كما أن الدول العربية حافظت خلال تلك

السنوات العشر على معدلا للنمو يفوق المعدل العالمي بفضل صادراتها من البترول، إلا أن انخفاض أسعار النفط مارست أثرا سلبيا على معدل النمو الاقتصادي، وهو ما حدى بصندوق النقد الدول إلى خفض توقعاته بشأن النمو الاقتصادي في تلك الدول أكثر من للدور العربية النفطية.

ورغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلا أن دول الخليج الست توقعت أن تسجل نمواً إيجابياً في اقتصاداتها للعام الجاري ٢٠١٥، وجاء الاقتصاد القطري في المرتبة الأولى بنسبة نمو بلغت ٨ في المائة، مرتفعا عن نسبة ٦,٥ بالمائة في عام ٢٠١٤ فيما يتوقع نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بـ ٤,٥ في المائة، وبلغ نمو الاقتصاد السعودي نمواً قدره ٢,٨ في المائة خلال العام الجاري، مقارنة بـ ٣,٦ في المائة خلال العام الماضي.

أما الكويت، فمن المتوقع أن تسجل نمواً بـ ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥؛ ليرتفع إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، وذلك مقارنة بنمو ١,٣ في المائة فقط في عام ٢٠١٤. وفي سلطنة عمان سجل معدل النمو فيها نحو ٤,٥ في المائة؛ كما توقع صندوق أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي للبحرين نمواً فعلياً قدره ٢,٩ بالمائة في ٢٠١٥.

وقد توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير مع بدء دول المجلس في ضبط أوضاع مالياتها العامة، فمن المتوقع ألا يتجاوز نمو القطاعات غير النفطية في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ نسبة ٤% وهو ما يمثل انخفاصاً قدره ١,٧٥% مقارنة بعام ٢٠١٤، وذلك مع ظهور آثار التصحيح المالي أو توقع حدوثه، ولاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي الأجل المتوسط، تشير التوقعات إلى تحسن الأرصدية الأولية غير النفطية بنسبة ١,٢٥ نقطة مئوية في

عام ٢٠١٥، وتعوض زيادة الإنتاج النفطي جانبا من تباطؤ النمو غير النفطي، ولاسيما في المملكة العربية السعودية، وعلى المدى المتوسط، قد يعني الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة حدوث تباطؤ طفيف في النمو الكلي مقارنة بعام ٢٠١٤، على الرغم من التعافي المحدود في أسعار النفط والمكاسب المنتظرة من الإصلاحات الهيكلية.

وقد يختلف التأثير الفعلي على النمو إلى حد كبير عن هذه التقديرات المتوسطة، فقد تلجأ بعض الحكومات، وخاصة الحكومات التي تتمتع بمستويات عالية من الاحتياطات الوقائية المبدئية و/أو التي تتمتع بمستويات منخفضة من الديون المبدئية، إلى الاستمرار التعويض النسبي عن خسائر الإيرادات النفطية، وتقوم بالسحب من أصولها أو تسمح بمراكمة مزيد من الديون، وهذا الانخفاض مرجعة عدة مبررات أهمها:

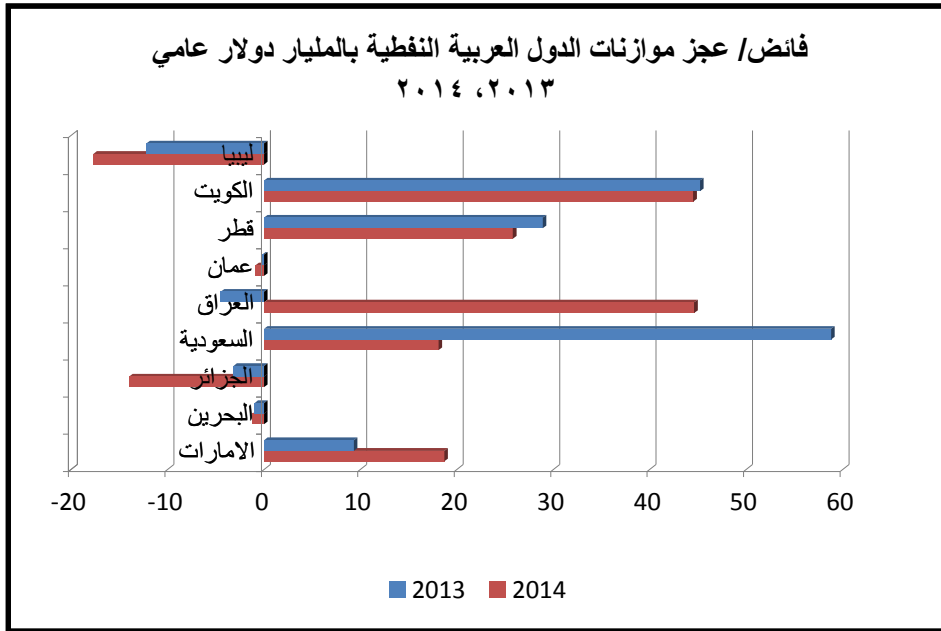
١- يتفاقم الأثر السلبي على النمو من تغير التدفقات المالية، حيث ستلجأ الحكومات وشركات النفط إلى خفض ودائعها في النظام المصرفي، مما يحد من التمويل المتاح للقروض، كما أن حدوث انخفاض حاد في سعر الصرف سيزيد مدفوعات خدمة الدين على الالتزامات بالنقد الأجنبي.

٢- إن تخفيض الاستثمارات العامة قد يؤثر سلبا على النمو في البلدان التي تعاني من قصور البنية التحتية، وللد من هذه الآثار السلبية، ينبغي أن تكون تخفيضات الاستثمارات مدفوعة بإعطاء الأولوية للمشروعات التي تدر عائدا مرتفعا ووفورات في التكلفة وذلك بإتباع إجراءات أكثر شفافية وتنافسية لإدارة الاستثمارات

٣- الموازنة العامة

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط له

بعض أوجه التشابه مع الثمانينات. فقد قام عدد كبير من البلدان في العربية بزيادة إنفاقها الجاري والرأسمالي على مدى العقد الماضي، مما رفع أسعار النفط المحققة لنقطة التعادل في المالية العامة إلى مستوى أعلى بكثير من سعر النفط الراهن، ويتوقع أيضا، كما حدث في الثمانينات، أن يستمر انخفاض أسعار النفط في المستقبل المنظور وحتى يتحقق التوازن في الميزانيات، ينبغي اتخاذ إجراءات تصحيح على مستوى الإيرادات/النفقات العامة؛ نظرا لكون تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى حدوث تدهور كبير في أرصدة المالية العامة، وقد بدء تأثر ميزانيات الدول العربية النفطية اعتبارا من عام ٢٠١٤، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.



المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

فباستثناء الإمارات والعراق، شهدت كافة الدول العربية النفطية إما انخفاض فائض الموازنة؛ كما حدث في الكويت وقطر والسعودية وقد بلغ

الانخفاض أقصاه في الأخيرة حيث بلغ نحو ٠.٦٩%، أو تزايد عجز الموازنة؛ كما حدث في ليبيا والجزائر، إلا أنه رغم ذلك استمرت الموازنة المجمعة للدول العربية في تحقيق فائض بلغ نحو ١١٨ مليار دولار عام ٢٠١٤، ولكن في استمرار انخفاض أسعار النفط فمن المتوقع أن يصل عجز المالية العامة عام ٢٠١٥ إلى ١٣% من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي مجمعة و ١٢% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان غير الأعضاء في المجلس، ليتحسن قليلا بعد ذلك على المدى المتوسط، ونظرا لاعتماد الدول العربية النفطية على النفط كمصدر للإيرادات العامة ستخضع إيراداتها المالية بنسب تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

وتعتمد موازنات الدول الخليجية بشكل كبير على سعر برميل النفط في احتساب موازنتها العامة، حيث يحدد سعر البرميل ما إذا كانت الموازنة ستحقق فائضاً أم عجزاً في نهاية السنة المالية وكانت السعودية الأعلى بين دول الخليج في تقدير سعر النفط في موازنتها العامة عند ٩٠ دولار/البرميل. ومن أجل التغلب على النقص الكبير في الإيرادات العام، فقد لجأت كافة الدول العربية النفطية في اتخاذ إجراءات من أجل الحد من الإنفاق العام واهم تدابير المالية العامة المعلنة مؤخراً في البلدان المصدرة للنفط هي:

البحرين أعلنت السلطات زيادات تدريجية في أسعار الغاز اعتباراً من إبريل ٢٠١٥، وفي رسوم التأمين الصحي على الموظفين وعلى تأشيرات الدخول اعتباراً من بداية ٢٠١٥؛ حيث سترتب على ذلك وفورات تبلغ نحو ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في كل من عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وفي مايو ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على تدابير من شأنها أن تحقق وفراً قدره ٣٩٦ مليون دينار بحريني، وهو ما يعادل نحو ٣,٥% من إجمالي الناتج

المحلي؛ ولم تتحدد تواريخ التنفيذ.

الكويت، اتخذت إجراءات لإصلاح دعم الوقود؛ حيث رفعت أسعار الديزل والكيروسين بما حقق وفراً قدره ٠,٥ % من إجمالي الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه تم تقييد الإنفاق الجاري غير الأساسي.

عمان تتضمن ميزانية عام ٢٠١٥ خفضاً في نفقات الدفاع، ولا تتضمن تخفيضاً للإنفاق الرأسمالي.

قطر تواصل قطر سياساتها لتقييد النفقات الجارية، مع وضع حد أقصى للاستثمار العام في الأجل المتوسط **السعودية** أعلنت حزم إنفاق كبيرة في المالية العامة في يناير وإبريل ٢٠١٥، وفي شهر ديسمبر ٢٠١٥ قامت برفع أسعار الوقود بنسب بلغت في بعض المنتجات لأكثر من ٦٠%، وكذا تتضمن نفس القرار عدد من الإجراءات للحد من الإنفاق العام.

الإمارات رفعت تعريفات المياه والكهرباء في يناير ٢٠١٥، بما يحقق وفراً قدره ٠,٥ % من إجمالي الناتج المحلي. وتتضمن التدابير التي يعتمز تنفيذها في عام ٢٠١٥ خفضاً في التحويلات الرأسمالية إلى الكيانات ذات الصلة بالحكومة.

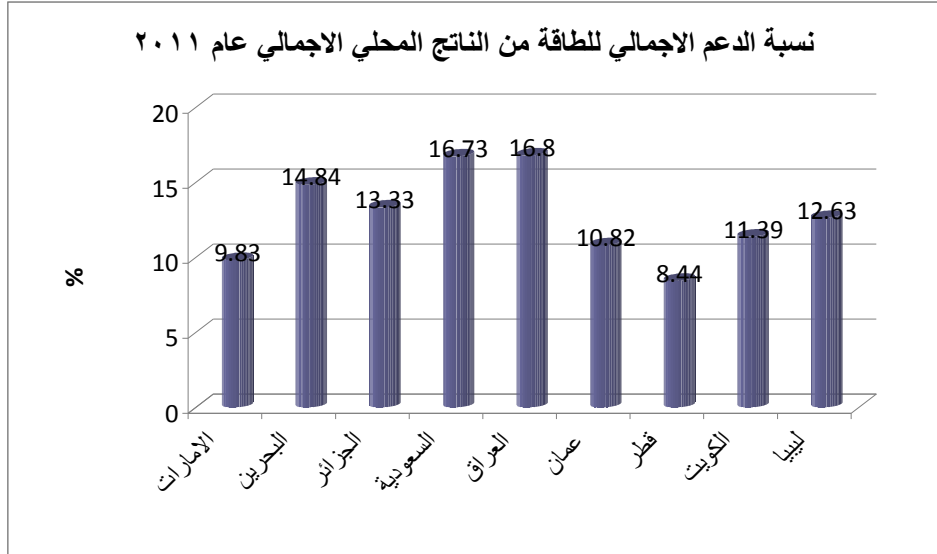
الجزائر في عام ٢٠١٥، تقرر تجميد التعيينات في القطاع العام. واعتمد في يوليو قانون لميزانية تكميلية لعام ٢٠١٥ نص على خفض الإنفاق الرأسمالي بمقدار ٢,٧٥%.

العراق تتضمن ميزانية عام ٢٠١٥ زيادات في الضرائب غير النفطية وتهدف إلى احتواء الإنفاق، بسبل تشمل إعادة ترتيب أولويات النفقات الرأسمالية وفرض تدابير أكثر صرامة في إدارة النقدية للإنفاق الجاري. ليبيا أدت الاضطرابات السياسية والأمنية إلى تقييد حاد في مجال الإجراءات

على مستوى السياسات. ولا يزال البنك المركزي يُوَجِّل أداء مختلف أنواع المدفوعات بغرض المحافظة على الاحتياطيات.

٣- إصلاح دعم الطاقة

يوجد تباين في مستويات دعم الطاقة على مستوى الدول العربية حيث ترتفع قيمته بشكل كبير في الدول العربية المصدرة للنفط ليس فقط على المستوى المطلق وإنما أيضاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة من الإيرادات الحكومية.، تفوق نسبة دعم إجمالي الطاقة للناتج المحلي مستوى ٥ بالمائة في اثنتي عشرة دولة عربية. وتسجل كلفة برامج دعم الطاقة أعلى مستوياتها في الدول العربية المصدرة للنفط.. وتبلغ كلفة دعم الطاقة للناتج المحلي أعلى مستوياتها السعودية (١٦,٧٣%)، العراق (١٦,٢ بالمائة)، والبحرين (١٥ بالمائة)،، والجزائر (١٣ بالمائة)، والكويت (١٢ بالمائة)، وعمان (١١ بالمائة)، وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

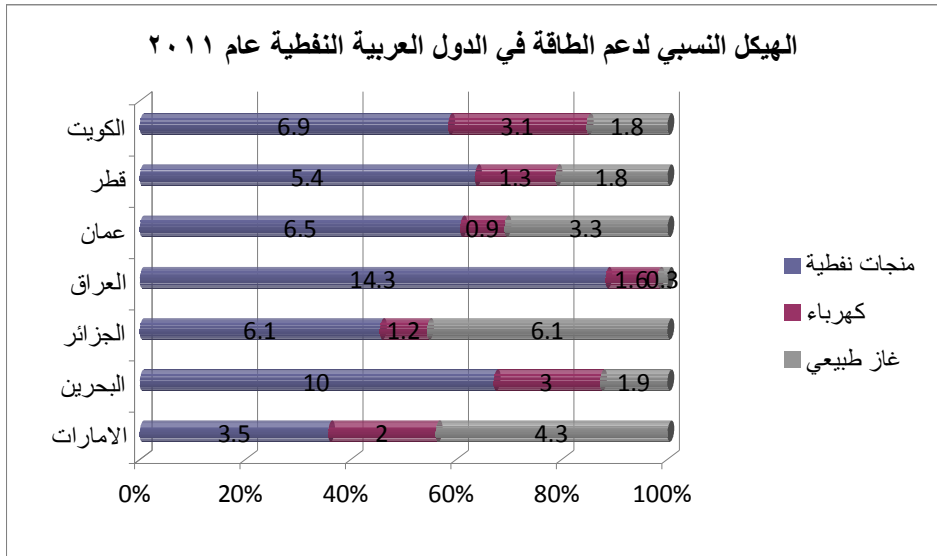


المصدر: صندوق النقد الدولي.

وكنسبة من الإيرادات الحكومية يصل كذلك دعم الطاقة إلى مستويات

مرتفعة في الدول العربية، حيث تفوق هذه النسبة ٢٠ بالمائة في اثنتي عشرة دولة عربية. وتسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها البحرين (٥٢ بالمائة). وترتفع إلى ما يفوق الثلاثين بالمائة في ست دول عربية، والجزائر (٣٣,٦ بالمائة)، وليبيا (٣٢,٨ بالمائة)، والسعودية (٣٢ بالمائة)،

يشكل دعم المنتجات النفطية نحو نصف تكلفة برامج الدعم في الدول العربية بينما يمثل الجزء الباقي دعم الكهرباء والغاز ويأتي لاحقاً دعم الفحم بنسبة ضئيلة، ويتوجه الجزء الأكبر من دعم الطاقة في الدول العربية المصدرة للنفط إلى دعم المنتجات النفطية بما يزيد عن ٦٠ بالمائة من إجمالي دعم الطاقة في هذه الدول باستثناء كل من الإمارات والجزائر حيث يتوجه جانب مهم من الدعم بتلك الدولتين للغاز الطبيعي بنسب تقدر بنحو ٤٣ بالمائة و٤٦ بالمائة على التوالي، في حين يشكل دعم المنتجات النفطية نحو ٣٦ بالمائة و٤٦ بالمائة على التوالي.



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي ظل انخفاض أسعار النفط اتجهت الدول النفطية لا صلاح دعم الطاقة، وكان هذا الإصلاح أكثر وضوحاً في كل من الإمارات والسعودي، ويكفي للإشارة إلى قيم السعودية في شهر ديسمبر ٢٠١٥ برفع أسعار الوقود بنسب بلغت في بعض المنتجات لأكثر من ٦٠%، وإصلاح الدعم هذا سينعكس على استهلاك الطاقة في الدول العربية النفطية والتي تتسم بالارتفاع، فمعدل استهلاك الفرد في دول مجلس التعاون يزيد بنحو ثماني مرات عن نظيره في بقية الدول العربية. وبالطبع، إن جزءاً كبيراً من استهلاك دول مجلس التعاون هو استهلاك إنتاجي. لكن، يبقى الاستهلاك غير الإنتاجي مرتفعاً أيضاً. واستمرار معدلات الاستهلاك المرتفعة، بما فيها معدلات استهلاك الطاقة، ستلتهم فائض التصدير، كما ستلتهم الفوائض المالية المخصصة للتنمية، وخلق طاقات بديلة، لذا فمن المتوقع انخفاض معدل استهلاك الطاقة في تلك الدول.

٤- الحساب الجاري

لعبت صادرات الدول العربية النفطية من النفط دوراً رئيساً في تحقيق الموازين الجارية لها فائضاً متزايداً من عام لآخر، وقد بلغ هذا الفائض نحو ٢٧٣ مليار دولار عام ٢٠١٤، إلا أن انخفاض أسعار البترول سيجتريب عليها تحول فوائض الحسابات الخارجية إلى عجوزات، وسوف تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تراجع رصيد حسابها الجاري من فائض قدره ١٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤ إلى عجز بنسبة ٢٥,٠% في ٢٠١٥، بينما يتسع عجز الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون ليصل إلى ٨,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥ مقارنة بعجز قدره ١,٥% عام ٢٠١٤ وعلى المدى المتوسط، مع تعافي أسعار

النفط إلى حد ما ودوران عجلة تصحيح أوضاع المالية العامة، من المتوقع عودة وضع الحساب الجاري في دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق فائض قدره ٢% من إجمالي الناتج المحلي، وأن يتحسن رصيد الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون حتى يسجل فائضا بنحو ٢٥,٠% من إجمالي الناتج المحلي.

٥- أسواق الأوراق المالية

أصبحت أسواق الأوراق المالية (البورصات) تحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاه لأفراده.

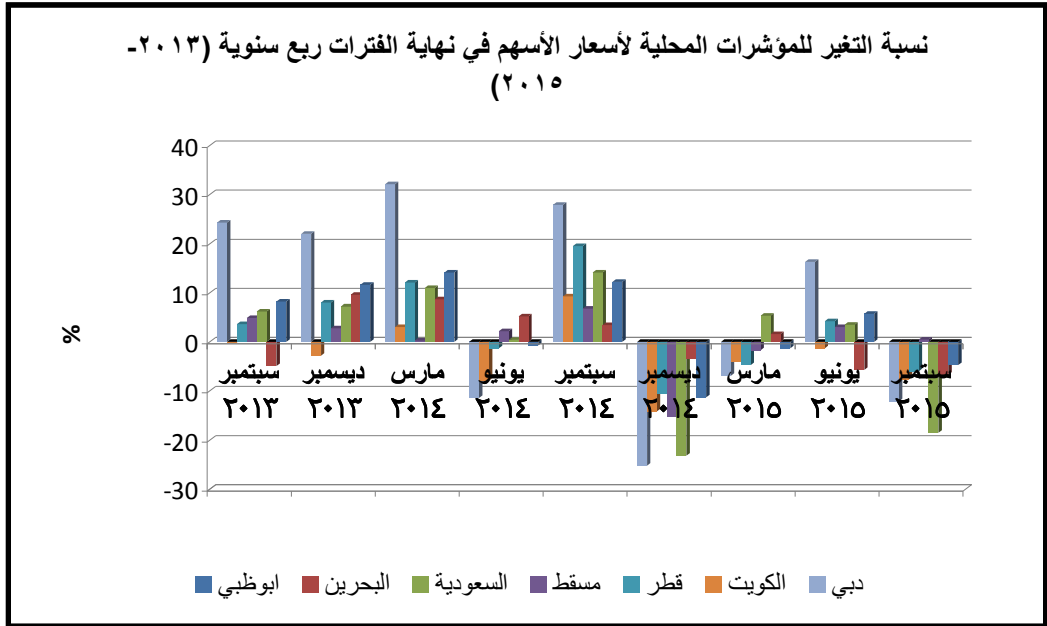
وتعتبر أسواق الأوراق المالية أحد ثلاثة عناصر لأسواق المال والمكونة

من:

- ١- سوق النقود الذي يقوم الجهاز المصرفي فيه بالدور الرئيسي.
- ٢- سوق رأس المال الذي يتكون من بنوك الاستثمار وشركات التأمين.
- ٣- سوق الأوراق المالية حيث يتم التعامل فيه بالأوراق المالية من صكوك الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والبنوك أو الحكومات أو غيرها من المؤسسات والهيئات العامة وتكون قابلة للتداول.

وقد انعكس التحسن في أداء الاقتصادات العربية النفطية بصورة عامة إلى جانب ما شهدته غالبية الأسواق المالية العالمية الناشئة لعوامل الاستقرار والنمو فيها خلال عام ٢٠١٣، في استمرار المنحنى التصاعدي التدريجي لمؤشرات أسواق المال العربية خلال العام بصورة عامة، واستمر هذا التحسن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

والمنتبع لأداء البورصات العربية يلاحظ أنها عاودت التحسن في نشاط الإصدارات الأولية بعد هدوء ملحوظ في خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ انعكاساً للأزمة المالية العالمية. ولم يقتصر التحسن على الإصدارات الجديدة من الأسهم بل شهدت الإصدارات الجديدة من إصدارات السندات تحسناً ملحوظاً خلال هو الآخر. ومن جانب آخر، واصلت الهيئات والسلطات جهودها في تعزيز الحماية والرقابة والذي تمثل في إدخال ضوابط وتعليمات جديدة، بالإضافة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بمسائل تطبيق معايير وممارسات الحوكمة السليمة وتنشيط التداول، إلا أن هذا النشاط لم يستمر على نفس الوتيرة اعتباراً من الربع الثالث لعام ٢٠١٤، وهذا ما يتضح من الشكل التالي



المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية، أعداد مختلفة.

من الشكل السابق يلاحظ أن مؤشر البورصات العربية شهد انخفاضا اعتبارا من الربع الثالث لعام ٢٠١٤ وهو متزامن مع انخفاض أسعار النفط، وهذا أمر طبيعي فأرباح الشركات العاملة في الدول النفطية ستتأثر ميزانياتها سلبا بانخفاض أسعار النفط، وأول الشركات التي تأثرت هي شركات البتروكيماويات وشركات النفط والطاقة، ونظرا لأن اقتصادات تلك الدول تقوم بشكل مباشر على النفط، فبصفة عامة فانخفاض أسعار النفط على مدى زمني طويل لا بد وأن تؤثر سلباً في مؤشرات البورصات وأسعار الأسهم كافة، واهم القنوات التي سينتقل منه هذا التأثير هي:

- تأثير انخفاض النفط له جانب معنوي وسيكولوجي على تراجع أسعار النفط في أسواق الأسهم، حيث انتشر صدمة وحالة مخاوف سادت أوساط المستثمرين من إمكانية تأثر الاقتصاد، على غرار ما حدث في روسيا
- ثمة عوامل سلبية أخرى تمثلت في شح السيولة المتداولة وغياب صناعات السوق لانشغالهم بأسواق موازية في العقارات والذهب لتعويض ببعض الخسائر التي مني بها الكثير منهم فضلا.
- تراجع بعض أسواق المال العالمية. وذلك لافتقاد السوق أي محفزات جديدة تشجع المتعاملين وسط ضغوطات بيعية وشراء انتقائي نحو أسهم صغيرة وبقيم ضعيفة.
- من الطبيعي أن يتأثر سوق الأوراق المالية بتراجع أسعار النفط وذلك لأن المصدر الرئيسي للإيرادات الدولية هو من بيع النفط الخام وبالتالي من مدخوله تتفق على العديد من مشروعات البنية التحتية للدولة التي تنفذها شركات حكومية مدرجة وأخرى غير مدرجة.
- مع تقليص الإنفاق جراء خفض المصروفات وبالتالي سينعكس سلبا على

أداء البورصة، حيث أن الشركات المدرجة ستتأثر بعملية توزيع الأرباح، والتي من المؤكد شهدت انخفاضا، مما صب في خانة المساهمين.

٦- البطالة

فانخفاض أسعار النفط سوف يرغم حكومات البلدان المصدرة للنفط في نهاية المطاف على خفض التوظيف في القطاع العام، ففي مجلس التعاون الخليجي(باستثناء الإمارات)، من المتوقع انضمام أكثر من مليوني مواطن إلى القوة العاملة بحلول عام، ٢٠٢٠ وإذا استمر نمو فرص العمل في القطاع الخاص على المنوال السابق، واستمر تعيين موظفي القطاع العام على نحو يتوافق مع توقعات المالية العامة في الوقت الحالي، فإن أكثر من نصف مليون مواطن من الداخلين الجدد إلى سوق العمل سينتهي بهم الأمر في صفوف العاطلين، مما يضيف إلى العاطلين عن العمل بالفعل في هذه البلدان والبالغ عددهم مليون نسمة. وسوف يرتفع معدل البطالة الكلي في مجلس التعاون الخليجي من ١٢,٧٥% إلى ١٦%، ومن الواضح أنه إذا ما تم إجراء المزيد من التصحيحات المالية، وكان بعضها في شكل تقييد التعيين في القطاع العام، فسيرتفع معدل البطالة إلى مستويات أعلى

أما في الجزائر وليبيا والعراق فهناك حوالي ٨ ملايين نسمة سينضمون إلى سوق العمل في الخمس سنوات القادمة، وبموجب توقعات النمو الحالية، وباستخدام المستويات التاريخية لمرونة النمو والتوظيف، فسوف يرتفع متوسط معدل البطالة إلى نحو ١٦%، وقد تكون هذه الزيادة أكبر كثيرا لأن الحكومات التي تعاني من نقص السيولة حاليا لن يكون بوسعها المحافظة على وتيرة التعيين في القطاع العام، ومن الواضح أن القطاع الخاص عليه أن يضطلع بدور القطاع العام كالمصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، غير أن توسيع

نطاق القطاع الخاص وتوزيع مصادر النمو بعيدا عن النفط، وهما أمران ضروريان لاستيعاب القوة العاملة المتنامية، لا يزال بعيد المنال، كما أن خلق الوظائف في الدول العربية النفطية وخاصة خارج دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال معتمدة بشكل كبير على القطاع الهيدروكربوني كثيف الاستخدام لرأس المال، الذي ينشئ قدرا محدودا من فرص العمل المباشرة، كما أن قطاع الخاص في حد ذاته يعتمد بشدة على الإنفاق الحكومي وينبغي أن يصبح قادرا على الاستمرار ذاتيا عن طريق رفع قدرته التنافسية في الأسواق الأخرى بما فيها زيادة الصادرات غير النفطية، كما أنه من الأهمية بمكان وضع حوافز للمواطنين للانتقال إلى العمل في القطاع الخاص غير الهيدروكربوني، والارتقاء بمهارات العاملين، وجعل هذه المهارات أكثر توافقا مع احتياجات القطاع الخاص عن طريق تحسين جودة التعليم، باعتبارها من العوامل الحيوية في هذا الصدد.

ففي دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في هذا المجال؛ توصلت إلى أن البلدان المصدرة للنفط بوسعها زيادة معدل نموها على المدى البعيد بدرجة كبيرة إذا حققت التعليم الثانوي الشامل وتمكن الطلبة من تحصيل المهارات الأساسية. فسوف تحقق عمان زيادة قدرها ١,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقطر ١,٣ نقطة مئوية، والمملكة العربية السعودية ١,٢٥ نقطة مئوية، والبحرين حوالي نقطة مئوية واحدة.

٧- الجواز المصرفي

يمثل تباطؤ الإنفاق الحكومي في الدول العربية النفطية خطراً رئيسياً على النظم المصرفية ولكن حتى الآن جرى احتواؤه، فالإنفاق الحكومي على البنية التحتية هو القوة الدافعة لنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي والقروض

المصرفية المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص، الذين يؤثر أداؤهم بدوره على مخاطر الائتمان لدى البنوك، أما القوة الدافعة للقروض المصرفية المقدمة للأسر فهو نمو الأجور في القطاع العام، ونظرا لأن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها احتياطات وقائية كبيرة، فإن تباطؤ الإنفاق الحكومي فيها، استجابة لانخفاض أسعار النفط، يتوقع أن يكون تدريجيا، مما يحد من مخاطر الائتمان وعلاوة على ذلك، فقد تم تعزيز أطر السلامة الاحترازية لتمتثل لقواعد اتفاقية بازل الثالثة، ويبقى مع ذلك شاغل، وهو أنه من الممكن أن تتعاضد مخاطر السيولة نتيجة لارتفاع تركيزات القروض المقدمة لأفراد من المقترضين.

ومع جود توقعات ببقاء أسعار النفط على مستوياتها المنخفضة، ستظل هناك تحديات تفرضها البيئة الاقتصادية التي تواجهها البنوك في الدول العربية النفطية. فالبنوك تستمد معظم دخلها من السوق المحلية ومن الإقراض الذي تقدمه للأسر والقطاع غير النفطي، ويرجح بالتالي أن يؤدي حدوث تباطؤ أكثر حدة في النشاط الاقتصادي أن يزيد مخاطر الائتمان، ويمكن أن تتعاضد هذه المخاطر بسبب تركيز القروض القطاعية (القطاع العقاري وقطاع التشييد)، وفي حالة تراجع أسعار النفط بدرجة أكبر، يمكن أيضا أن يتباطأ نمو الودائع وتقل القروض المقدمة للقطاع الخاص، حتى إذا اعتدلت مخاطر السيولة من خلال تسهيلات البنك المركزي.

ونظرا لكون النظم المصرفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنطلق من مركز قوة، بما في ذلك في سياسات السلامة الاحترازية الكلية والإشراف على البنوك، إلا أن استمرار فترة أسعار النفط المنخفضة يمكن أن يزيد من حدة المخاطر على الاستقرار المالي إذا تم تقليص الاستثمار العام بصورة حادة أو

إذا تراجعت أسعار العقارات. ومن الممكن أيضا أن تحدث آثار مرتدة سلبية من النظام المصرفي على الاقتصاد الحقيقي، من خلال تراجع نمو الائتمان، مع تشديد أوضاع السيولة، نظرا لأن الودائع المتصلة بالنفط تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل البنوك، وفي الجزائر وليبيا والعراق تتعاضد المخاطر على النظم المصرفية نتيجة لهيمنة البنوك المملوكة للدولة، المعتمدة على الودائع المتصلة بالنفط والمنكشفة للمؤسسات المملوكة للدولة ومع تزايد ضغوط المالية العامة تتفاقم حدة هذه المخاطر.

٨- تنوع الهيكل الاقتصادي

نتيجة لكل ما سبق ذكره من الانعكاسات المحتملة لانخفاض أسعار النفط على الدول النفطية، فقد أصبح العمل على تنوع هياكل الإنتاج لتلك الدول مطلب هامل وضروريا، لذا فقد تبنت بعض الدول، الإمارات، شعار "آخر برميل نفط" إشارة إلى التوجه نحو تبني نموذج تنموي لا يعتمد على النفط، وعلى الرغم من قيام الدول العربية النفطية، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، منذ فترة بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق التنوع الاقتصادي العمودي والأفقي، الذي يضمن استمرار ازدهارها، كي تقلل اعتمادها على النفط. وبينما تعاني الدول العربية النفطية الثلاث، العراق وليبيا والجزائر، من عدم استقرار داخلي، يشغل حكوماتها عن تطوير استراتيجيات مماثلة، ويضعف قدرتها على تطبيقها، في حال وضعها. فإن النجاح والنقد في تطبيق تلك الاستراتيجيات في بقية البلدان مازال محدوداً، وإن كان بنسب متفاوتة، وقد تكون الإمارات العربية المتحدة الدولة التي حققت بعض النجاح أكثر من غيرها.

فعلى الرغم من الفوائض النفطية الهائلة التي تحققت للبلدان العربية على

مدى، مازال ناتج قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية في هذه البلدان يشكل أكثر من ٥٠% من ناتجها المحلي الإجمالي، ومازالت صادراتها من الوقود المعدني تشكل نحو ٧٥% من مجمل صادراتها، كما ويشكل الجزء الأكبر من إيراداتها من العملات الصعبة، كما أن نشاطات قطاعاتها غير النفطية تعتمد، إلى حد بعيد، على قطاع النفط وسعر الطاقة المدعوم.

لقد أغرى الاحتياطي الكبير من النفط والغاز ومعدلات الإنتاج المرتفعة التي تسد الاحتياج المحلي المتزايد، وتصدير الجزء الأكبر منه بأسعار مرتفعة، بقيت تدور حول مائة دولار للبرميل عدة سنوات، في مقابل تكاليف إنتاج محدودة، لا تزيد عن عشرة دولارات للبرميل الواحد، ما يحقق فائضاً ربيعياً كبيراً، كل هذا أغرى دوله للاعتماد على النفط والغاز اعتماداً كلياً، فأصبح مصير بلدانه مرتبطاً بمصيره، ما لم يتم استخدام موارده

وقد أظهر انخفاض أسعار النفط خلال ٢٠١٤ أن تنفيذ استراتيجيات ما بعد عصر النفط يتفاوت بين دولة وأخرى، وعلى الرغم من التقدم في قطاعات صناعية والخدمية في بعض البلدان، وخصوصاً الإمارات والسعودية، فقد بقي تقدم تنفيذ استراتيجيات ما بعد النفط يسير ببطء، وحتى القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط، والتي شهدت نمواً في بعض هذه البلدان، مثل قطاع النقل الجوي وصناعات الإسمنت وصهر الألمنيوم وصناعاته والصناعات البتروكيمياوية، وغيرها من صناعات، إنما تعتمد على طاقة رخيصة، ما يعني أن هذه القطاعات سيصيبها التدهور، أيضاً، مع اقتراب انتهاء عصر النفط، حيث لن يبقى في الإمكان تقديم طاقة رخيصة. وبالتالي، يعيد انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ وضع مسألة انتهاء عصر النفط، وتقدم تنفيذ استراتيجياته على طاولة الحكومات ومتخذي القرار في هذه الدول لتطوير بدائل قابلة

للديمومة.

حتى لو وجدت استراتيجيات لمواجهة عصر ما بعد النفط، فهي تتطلب برامج تطبيقية فعالة على الأرض، لتطوير قطاعات اقتصادية فرعية صناعية أو خدمية محددة بديلة، قابلة للديمومة، بدون سعر طاقة رخيص. وهذا يعني رفع أسعار الطاقة في هذه البلدان، غير أن رفع أسعار الطاقة وترشيد استهلاكها، ومواجهة نمط الاستهلاك المفرط، غير القابل للديمومة في هذه البلدان، يشكل عقبة أمام الحكومات التي تسعى إلى نيل رضى مواطنيها اليوم. إن اختيار القطاعات التي يتم التركيز عليها لتشكيل قطاعات إنتاج سلعي، أو خدمي، بديلة منافسة مع غياب طاقة رخيصة، هي مسألة في غاية الصعوبة، وخصوصاً في دول مجلس التعاون، إذ لا يكفي توفير الأموال لقيامها، فثمة عوامل أخرى كثيرة لتحقيق النمو، أهمها تأمين الأسواق عبر قدرة تنافسية عالية، وتدخل في التنافسية عوامل عديدة، ومنها توفير يد عاملة وطنية مدربة، وبتأجيرة أعلى وتكلفة مناسبة.

ولا يمكن تطوير قطاعات اقتصادية بدون تأمين يد عاملة وطنية، مؤهلة ومدربة بأعداد كافية، حتى لو تمت الاستعانة، نسبياً، بقوة عمل أجنبية. ولكن، لا بد أن تكون المساهمة الرئيسية لقوة العمل الوطنية. هنا، تأخذ سياسات زيادة أعداد السكان واجتراح حلول إبداعية أهمية قصوى، على الرغم من أن تحقيقها ليس أمراً سهلاً أيضاً. أما البلدان العربية النفطية التي تتوفر على يد عاملة، مثل العراق والجزائر ثم ليبيا، فإنها تعاني من مشكلات تشغلها وتعيقها عن أي جهد تنموي حقيقي.

الخلاصة والتوصيات

تستحوذ الدول العربية المنتجة للنفط، على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز، وتقوم بإنتاجهما وتصديرهما إلى الأسواق العالمية، ومن ثم يقع على عاتق تلك الدول أعباء كثيرة فيما يتعلق باستقرار سوق النفط بالعالم، وقد عرفت الدول العربية المصدرّة للنفط انتعاشاً محسوساً في اقتصاداتها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لاسيّما تلك التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل موازاناتها العامة مثل الجزائر وليبيا والعراق والدول الخليجية، وقد أدت الأسعار المرتفعة للنفط إلى فوائض مالية في الموازنات العامة جعلتها تلعب دوراً استراتيجياً على الصعيدين الخارجي والداخلي، حيث عملت دول الخليج والجزائر على الالتفاف على أزماتها الداخلية للحيلولة دون تصاعد مستوى الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية (الربيع العربي).

ومع ذلك فإنه رغم توفر هذه الثروات النفطية والإنتاج الكبير منها عبر سنوات طويلة، والموارد المالية المتأتية منها، فإن البلدان العربية جميعها، بما في ذلك الدول النفطية، تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية، حيث تعاني البلاد العربية من معظم خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي (كارتفاع نسبة الأمية، تأخر حركة التصنيع، ارتفاع معدل البطالة، سيطرة الاقتصاد الاستهلاكي غير الإنتاجي، عدم تنوع هيكل الناتج..... الخ)، كما أنها مازالت بعيدة عن التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي، ومازالت هناك فجوة حضارية كبيرة بين دولنا والدول المتقدمة

إلا أنّ هبوط أسعار النفط لأدنى مستوياتها سيزيد من عمق المشاكل التي تواجهها الدول العربية، وسيقوّض من قدرة الدول النفطية من التوسع في

سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء، فيما ستبدأ دول الخليج نظرياً في الصرف من مدخرات صناديق الثروة السيادية المقدرة بنحو ٢,٨ تريليون دولار جمعتها أثناء طفرة الأسعار مع تطبيق سياسات تقشفية تتواءم مع تقلص إيراداتها المالية، كما أن خيار الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي للوفاء باستحققاتها المالية اتجاهاً شعبها، لم يعد بعيداً.

فبعد انخفاض الأسعار سجلت بورصات الدول العربية النفطية انخفاضاً في التعامل اعتباراً من يونيو ٢٠١٤، وعلى إثر التراجع الحاد في الأسعار خفّضت وكالة "فيتش" الدولية للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية لتصنيف ديون السعودية من "مستقرة" إلى "سلبية" وأثارت موجة مخاوف عمّت المنطقة الخليجية من انهيارات في الأسواق المالية وتباطؤ وتيرة النمو فيها، كما أنه لأول مرة منذ نحو عشر سنوات تعاني موازنات الدول العربية المصدرة للنفط من عجز في موازناته لعام ٢٠١٦.

ومن بين الدول الخليجية تبدو المملكة العربية السعودية الأكثر عرضة للتأثر والاضطراب بانخفاض أسعار النفط فالمملكة تصدر ٢,٥ مليار برميل سنوياً فكل دولار ينخفض فيه السعر تنخفض الإيرادات بمقدار ٢,٥ مليار دولار، ستواجه المملكة صعوبات في خفض الإنفاق الحكومي بسبب عدد السكان المرتفع واعتمادها على ٩٠ دولاراً كسعر تقديري لبرميل النفط في موازنتها العامة، في حين تعتمد الموازنة الكويتية على ٧٠ دولاراً كسعر تقديري للبرميل؛ لذلك سيتأثر اقتصاد الكويت من انخفاض أسعار النفط بشكل يفوّض مسيرة النمو ويعطلّ برامج الحكومة ويخفض من الإنفاق الحكومي، أما قطر التي سعت خلال السنوات الماضية إلى تنويع مصادر دخلها، لا تزال تعتمد على النفط حيث اعتمدت في موازنتها الأخيرة على سعر تقديري لبرميل

النفط قدره ٦٥ دولارًا، أما الإمارات الأوفر حظًا تتمتع نوعًا ما بأمان نسبي لاعتمادها بما لا يزيد على ٣٣% من عائدات النفط في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وحتى يمكن الحد من الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط توصي الدراسة بما يلي:

١- **تنويع مصادر الدخل لضمان تحقيق المستدامة والمتوازنة**، فهناك تحديات كبيرة تواجه اقتصادات الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط لاعتمادها عليه بشكل أساسي لذا فالحاجة تدعو إلى تعزيز دور القطاعات الأخرى في الاقتصادات الوطنية، من أجل تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في التنوع الاقتصادي ومن ثم تنوع مصادر الدخل

٢- **إعادة النظر في برامج دعم الطاقة**، فهناك حاجة ماسة للنظر في إصلاح سياسات الدعم المنتهجة في الدول العربية النفطية، والتي ساهمت في انخفاض كفاءة استخدام الطاقة الأمر الذي أثر سلباً على كفاءة استخدام الموارد والتخصص الأمثل لها. وقد تسبب ارتفاع كلفة الدعم في تزايد العبء على المالية العامة في المنتجة والمصدرة للبتترول، كم زاد أيضاً من الضغط على الإنفاق الضروري على الصحة والتعليم والبنية التحتية في دول مثل العراق والجزائر وليبيا.

٣- **العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في مختلف المجالات خاصة غير النفطية**، وتوفير تسهيلات وحوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية والإنفاق الحكومي الاستثماري.

٤- **وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة**، مع إبطاء معدل نمو الإنفاق الجاري على فواتير الأجور وتكاليف

- دعم الطاقة وتحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي والاستثماري وزيادة الإيرادات غير النفطية.
- ٥- ضمان العدالة بين التوزيع للأجيال، وإعادة بناء وتنظيم وإدارة الهوامش الوقائية والاحتياطات والصناديق السيادية.
- ٦- إصلاح بيئة الأعمال بالدول العربية النفطية، وذلك من أجل الارتقاء باستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في القطاعات غير النفطية وذلك لضمان استدامة النمو وألا يكون عرضة لعوامل خارجية.
- ٧- تغليب النظرة القومية على النظرة القطرية في استثمار العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط، فمن غير المقبول أن تستثمر الفوائض النفطية في خارج المنطقة العربية، وذلك لعدة أسباب أهمها، أن معدل العائد على الاستثمار في الدول العربية غير النفطية يعد من أعلى المعدلات في العالم، كما أن الأموال العربية تكون في مأمن من التجميد والمصادرة، ناهينا عن كون أن التنمية الاقتصادية للدول العربية غير النفطية سينعكس آثارها على المنطقة العربية بكاملها بما فيها الدول النفطية.
- ٨- حتمية التكامل العربي، فواقع الأمر يوجد صعوبات وعقبات كبيرة تواجه الدول المنتجة للنفط، إذا ما أراد كل بلد منها أن يستثمر كافة عائداته النفطية أو معظمها داخل حدوده؛ نظرا لثقل السكان، وضيق حجم السوق، عدم توافر المواد الخام والخبرة الفنية، وبصفة عامة محدودية القدرة الاستيعابية لاقتصادات تلك الدول، بل أن هناك استحالة شبه مطلقة بالنسبة لمعظم تلك الدول في أن تستثمر في المستقبل كافة عائداتها النفطية داخل حدود بلدها. لذا فإن الطريقة المجدية لاستثمار عائداتها النفطية لا بد أن

تكون من خلال التكامل الاقتصادي العربي، فمن الضروري أخذ العمل العربي المشترك بأكبر قدر من الجدية على مستوى الحكومات والأفراد والقطاع الخاص، فمثل هذا العمل يعد شرطاً ضرورياً لنجاح العرب في مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية وأزمة النفط التي تواجهها في الحاضر والمستقبل.

المراجع

- ١- البنك الدولي، قاعدة البيانات، ٢٠١٤.
- ٢- الطاهر الزيتوني، التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العرب، المجلد السادس والثلاثون، العدد ١٣٢، شتاء ٢٠١٢.
- ٣- أديبيراداس وعدنان مزارعي وهنان فان درهورن، اقتصادات صناديق الثروة السيادية، قضايا لصناع السياسات، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، ٢٠١٠.
- ٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٥.
- ٥- بوفليج نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصادات الدول النفطية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١.
- ٦- بهجت أبوالنصر، دور العمل العربي المشترك في دعم التنافسية والتشغيل، فصل معد في إطار التقرير العربي الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، نوفمبر ٢٠١٥.
- ٧- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، أعداد مختلفة.
- ٨- د. رأفت شفيق ود. علي عتيقة، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧.
- ٩- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر ٢٠١٥.
- ١٠- صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية، أعداد مختلفة.

- ١١- د. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي - الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩.
- ١٢- د. عباس جبار الشرع، سوق النفط العالمي بين العرض والطلب والمتغيرات الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد (٢٠)، ٢٠٠٨.
- ١٣- علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العرب، المجلد الثامن والثلاثون، العدد ١٤١، ربيع ٢٠١٢.
- ١٤- د. علي عتيقة، النفط والتنمية العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨٧.
- ١٥- د. ماجد المنيف، العرب ومستقبل النفط، مداخلة حلقة نقاشية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ٢٠١٣.
- ١٦- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، بحوث اقتصادية عربية، العدد (٤٧)، ٢٠٠٩.
- ١٧- مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٠٨.
- ١٨- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، ٢٠٠٨.
- ١٩- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تطور سوق النفط والغاز

الطبيعي في الولايات المتحدة والانعكاسات على الدول الأعضاء،
٢٠١١.

٢٠- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، دور الدول الأعضاء في تحقيق
الاستقرار في السوق النفطية العالمية: الماضي والحاضر والمستقبل،
٢٠١٥.

٢١- منظمة الأقطار المصدرة للنفط، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

٢٢- منظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات، ٢٠١٤

٢٣- وليد خدوري، العرب ومستقبل النفط، مداخلة حلقة نقاشية، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ٢٠١٣.

24- Bassam Fattouh, Oil Market Dynamics: Saudi Arabia Oil Policies and US Shale Supply Response, Oxford Institute for Energy Studies, March 2014.

25- Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. "2008".

26- united nation, trends in international migrant stock, 2013.

27- UNCTAD, World Investment Report, 2015.

28- world economic forum, the global competitiveness report 2014-2015.

29- <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>